

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٤٧٥

الخميس، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد ندونغ مبا	(غينيا الاستوائية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا - كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيتلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد المنيع
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1905854 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أرى العديد من الأصدقاء القدامى يجتمعون حول الطاولة. أتطلع إلى إقامة صداقات جديدة. يشرفني حقا أن أكون هنا.

كما يشرفني أن أقدم إلى مجلس الأمن إحاطة لأول مرة بصفتي المبعوث الخاص إلى سورية عقب مضي حوالي ثمانية أسابيع في مناصبي الجديد. لقد توليت هذه المهمة بكل تواضع، إدراكا مني للحزن العميق ومعاناة الشعب السوري في كل مكان. كما أدرك أيضا الحاجة إلى إنهاء هذا الصراع من أجل سورية والمنطقة والعالم.

أعلم أن أعضاء المجلس جميعا يدركون حجم وصعوبة مهمتي. لم يحقق أسلافي المزيد لا بسبب نقص مهاراتهم ولن يكون بالطبع من الممكن إرضاء كل الأطراف بشأن كل مسألة. ولكنني أستطيع أن أعد مجلس الأمن بأنني سوف أعمل بجداد وعلى نحو حثيث للاضطلاع بالولاية المسندة إلي في القرار

٢٢٥٤ (٢٠١٥) لتيسير العملية السياسية. ولتحقيق تلك الغاية، فإن تعاون جميع الأطراف السورية والدولية سيكون مطلوبا. وسيطلب الأمر استعداد الجميع للتعامل بجدية مع حقائق الصراع والعمل معا لدفع الأمور تدريجيا في اتجاه إيجابي.

في تعاملاتي الأولية، ذكرت جميع الأطراف بأن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يتضمن كافة العناصر اللازمة للتوصل إلى حل سياسي. يبدأ القرار باحترام سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية ويقدم خريطة طريق لعملية سياسية بقيادة سورية حقا ومملوكة للسوريين، وهو أمر أساسي، لأنني مقتنع بأن عملية سلام حقيقية في سورية يجب أن يتولى زمامها السوريون، بمن في ذلك أكثر من نصف السكان - النساء السوريات - لكي تكون مستدامة.

يطالب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بالامتثال للقانون الدولي ويشدد على حماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق ووقف الأعمال العدائية والتصدي للإرهاب وتنفيذ تدابير بناء الثقة والإفراج عن المحتجزين والمختطفين. كل هذه العوامل حاسمة الأهمية إذا أردنا أن نرى خروج السوريين من دائرة الصراع. كما يعالج مسائل الحوكمة والعملية الدستورية والانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة. هذه هي السبل التي يجب أن يقرر من خلالها السوريون، وما من أحد آخر، مستقبلهم. إنه يتحدث عن عودة اللاجئين الآمنة والطوعية وعن إعادة التعمير، وهي مسائل تطرح نفسها على نطاق كبير وتتطلب مناقشة جادة. باختصار، القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يقدم رؤية شاملة للمسائل التي يتعين معالجتها من أجل إنهاء النزاع وتحقيق الاستقرار وإحلال سلام حقيقي.

وأولويتي الأولى والأهم ما فتئت العمل مع الحكومة السورية وهيئة المفاوضات السورية والتماس آرائهم وتعاونهم. في دمشق، استقبلني وزير الخارجية السيد المعلم أفضل استقبال. وقد استجاب بشكل إيجابي لرسالتي الأساسية وأعرب عن اهتمامه

أولاً، من الضروري بالنسبة لي باعتباري وسيط وميسر للأمم المتحدة المشاركة بشكل مباشر وفعال مع الحكومة السورية، وبالطبع مع المعارضة. وذلك ضروري لبناء الثقة وإقامة حوار مستمر مع الأطراف. وضروري لدفع السوريين إلى مفاوضات حقيقية تحت رعاية الأمم المتحدة لإنهاء الصراع المدمر في البلد وتحقيق بداية جديدة حتى يتسنى للسوريين العمل معا لكسب السلام - سلام لجميع السوريين. وأرحب باستعداد الأطراف المشاركة معي في هذا الصدد. وأتطلع إلى العودة إلى دمشق في الأسابيع القليلة المقبلة وإلى الاجتماع مع هيئة المفاوضات السورية مرة أخرى بعد ذلك.

ليس لي أن أحدد هنا بشكل مسبق ما يمكن بناؤه في حوار أعمق. ولكني أعتقد أن هناك إحساساً على نطاق واسع بأن التطورات في ساحة المعركة بدأت في الانحسار. غير أن النزاع لم ينته بعد. والتحديات التي تواجه تحقيق السلام كبيرة من حيث الحجم والتعقيد. ولا تزال مساحات كبيرة من الأراضي خارج سيطرة الحكومة. لقد دحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تقريباً من حيث ما يسيطر عليه من أراضٍ ولكن التجربة تشير إلى أنه يمكن أن يعود إلى الظهور من جديد. إن السوريين يتوقون إلى معالجة مسألة المحتجزين والمختطفين والمفقودين بصورة مجدية. ما يقرب من نصف سكان سورية قبل الحرب قد شردوا. يعلم أعضاء المجلس الأرقام جيداً: ٥,٦ مليون لاجئ و ٦,٦ مليون شخص من المشردين داخلية و ٨٠ في المائة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر ونصف السكان عاطلين عن العمل. ويحتاج حوالي ١١,٧ مليون سوري إلى المساعدات الإنسانية. وأسعدني أننا، بمساعدة الرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سورية من الولايات المتحدة وروسيا وبتيسير الحكومة السورية، شهدنا مؤخراً وصول أكبر قافلة إنسانية أثناء الصراع لمساعدة ٤٠.٠٠٠ مشرد داخلياً في الركب.

واسمحوا لي أن أشدد على أن الأمم المتحدة مستعدة لدعم حل دائم لسكان مخيم الركب، حل يتقيد بمعايير

بنجاح مهمتي ورحب باعتزامي العودة مرة أخرى. وفي الأسبوع الماضي، عاد نائب المبعوث الخاص رمزي إلى دمشق وعقد مناقشات جيدة مع نائب وزير الخارجية المقداد، وأكد من جديد على اتفاق على مواصلة حوار مستمر بشأن السلام في سورية، على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بهدف بناء الثقة من أجل عملية سياسية بقيادة سورية ويتولى زمامها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة.

وزرت هيئة المفاوضات السورية، التي يرأسها المنسق ناصر الحريري، في مكتبه بالرياض واجتمعت مع جميع العناصر. وقدرت كثيراً استجابتهم الإيجابية لرسالتي والتزامهم بالمشاركة والتماس الحوار والمفاوضات من أجل تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وعقد كبار مستشاري مناقشات متابعة معهم قبل بضعة أيام. وأكدوا استعدادهم للمشاركة في حوار مستمر على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) نحو عملية سياسية بقيادة سورية ويتولى زمامها السوريون تيسرها الأمم المتحدة.

كما قدرت المشاركة الصريحة والعملية والبناءة مع جميع أصحاب المصلحة الدوليين، بما في ذلك القيام بزيارات إلى موسكو والقاهرة وأنقرة وطهران وباريس وبرلين وبروكسل، وعقد اجتماعات مع كبار مسؤولي البلدان الرئيسية في جنيف ودافوس ومؤخراً في ميونيخ. وسأزور واشنطن العاصمة، يوم الثلاثاء، وعواصم أخرى في الوقت المناسب، بما في ذلك لندن، وبيروت، وعمان، وبيجين.

وقد ذكرت جميع المحاورين - وأذكركم، سيدي الرئيس، بأننا لا نبدأ من الصفر - بأن لدينا ١٢ مبدأً أساسياً وضعه السوريون في جنيف وجرى التأكيد عليها في سوتشي، ومجموعات من التدابير شكلت خطة متفق عليها للمحادثات بين الأطراف السورية بتيسير الأمم المتحدة. لكن بالإضافة إلى ذلك، أود أن أشاطر أعضاء المجلس خمس أفكار أساسية بشأن سبل المضي قدماً.

خلال الشهرين الماضيين، تشاور فريقنا مع أكثر من ٢٠٠ من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري الموجودة داخل سورية وفي الشتات. لقد درست بعناية رؤى وأفكار هؤلاء السوريين لتنوير تفكيرنا، وما زلت ملتزما بضمان الاستماع إلى مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المدنية السورية وإشراكها في جهودنا الرامية إلى تعزيز السلام المستدام.

في الأسبوع المقبل، سيحضر أعضاء المجلس الاستشاري للمرأة السورية إلى جنيف. وأعضاء ذلك المجلس على اتصال بالفعل لكي ينقلوا رسالة مفادها أنه لن يكون هناك سلام مستدام في سورية ما لم يتم إشراك جميع السوريين في تشكيل مستقبل بلدهم. وأي أتطلع إلى الاستماع إلى آرائهم بشأن الكيفية التي يمكن بها النهوض ببرنامج حقوق المرأة، وتعزيز المشاركة المحدية للمرأة في العملية السياسية.

هذا يقودني إلى نقطتي الرابعة. أما وقد عملت على توسيع نطاق الحوار مع الطرفين، فقد شعرت بتقبل واسع النطاق للفكرة القائلة بأن الدعوة إلى التمام لجنة دستورية في جنيف ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة وقابلة للاستمرار بقيادة سورية، وتحت رعاية الأمم المتحدة، يمكن أن تكون مهمة لتنشيط العملية السياسية. ويمكنها أن تشرع الأبواب أمام حوار أعمق ومفاوضات حقيقية.

أعتقد أيضا أن من المفهوم تماما الآن وجود حاجة إلى طائفة من التفاهات لضمان اتفاق الحكومة السورية والمعارضة على المبادئ الإجرائية الأساسية لتوجيه عمل اللجنة الدستورية. ويحدوني الأمل في أن تتمكن من وضع الصيغة النهائية للنظام الداخلي وتشكيل اللجنة في المستقبل القريب. سأبذل كل ما في وسعي لتيسير تشكيلها على نحو يمكن الركون إليه، بما في ذلك تمثيل المرأة فيها بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة.

بينما نركز على تطوير عملية حقيقية بقيادة سورية، يجب علينا جميعا أن نعترف بأن التدخل الخارجي كان عاملا هاما

الحماية الأساسية التي يجب تنسيقها مع جميع الشركاء المعنيين. والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، مع تحديات كبيرة في إيصال الخدمات، بما في ذلك النقص في مادة الغاز.

بعد ثماني سنوات من الحرب، شهد المجتمع السوري تحولا عميقا أثر أيضا بشكل كبير على المرأة السورية. إذ يضطلع العديد من النساء بمسؤوليات جديدة بوصفهن المعيلات الرئيسيات لأسرهن. وتواجه أخريات أشكالا متزايدة من العنف تستهدف النساء على وجه التحديد. ويعاني أبنا سورية من الرجال والنساء والأطفال معاناة هائلة. كجزء من الولاية المنوطة بي، أسعى إلى إيجاد سبل لمعالجة هذه المسألة. ولا تزال سورية متقلبة بالنسبة للذين يقعون في البلد وبالنسبة للذين يرغبون في العودة إليها.

ثانيا، شجعتني الإفراج مؤخرا عن ٤٢ محتجزا/مختطفا. وكانت هذه هي عملية الإطلاق الثانية التي قام بها الاتحاد الروسي وتركيا في إطار الفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتسليم الجثامين، وكذلك تحديد الأشخاص المفقودين. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى توسيع نطاق الإجراءات المتعلقة بهذه المسألة وإعطائها الأولوية، وهو أمر يكتسي أهمية إنسانية هائلة، ويشكل أيضا جزءا أساسيا من عملية بناء الثقة. ونحن منخرطون بشكل مكثف في هذه المسألة مع الأطراف، وفي العواصم الرئيسية. وحرصون على أن نرى تقدما أكثر مغزى ومطلق العنان في الفترة المقبلة، وحاليا نحن بصدد مناقشات ملموسة بشأن كيفية القيام بذلك.

ثالثا، إن جميع أطراف الشعب السوري - وليس الأحزاب الرسمية فحسب - بحاجة إلى المشاركة في الجهود الرامية إلى بناء الثقة والاطمئنان، والسعي إلى السلام. إن إشراك السوريين من مختلف مشارب الحياة يذكرني بما هو على المحك بالنسبة للمدنيين في هذا الصراع. ويذكرني بمرونة السوريين في الاستجابة للاحتياجات الماسة التي ولدها هذا الصراع، وبنصيبتهم في العملية السياسية.

سياسية في سورية تحت رعاية الأمم المتحدة، وتؤكد القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وتتفق هذه الأطراف على ضرورة التصدي للجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة المجلس والحاجة إلى إحلال السلام والاستقرار. وهي تدعم أي تسوية سياسية تلي التطلعات المشروعة للشعب السوري وتحافظ على سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وتشاطر التقدير للحقائق في عام ٢٠١٩، وتدرك الحاجة إلى دبلوماسية حقيقية للتصدي لها. وفي الوقت الحاضر، فإن شتى أشكال المناقشة تسهم في ذلك، وقد انخرطت الأمم المتحدة بحكمة مع كل من يهيمون إلى المساعدة، بيد أنني اعتقد أن هناك إمكانيات حقيقية لتعزيز الدعم الدولي، واعتقد أننا بحاجة إلى أن نكون مبدعين في هذا الصدد. سأعمل بكد لتحقيق تلك الغاية. وإذا ما أردنا أن نرى عدم تكبير القضايا وكيفية مساعدة الأطراف على المضي قدما في عملية ذات قيادة وملكية سورية، فقد نحتاج إلى منتدى مشترك تشارك فيه الدول الرئيسية بجدية في هذه المسائل.

في الختام، كانت ارتباطاتي مع جميع الأطراف، ومن دون استثناء، إيجابية وتطلعية، ولكن، بطبيعة الحال، عندما ندخل في القضايا بشكل أعمق، سيتم اختبار استعداد الأطراف للانتقال من الكلمات الطيبة إلى المحادثات الحقيقية. سأقوم، بحسن نية، بإشراك الجميع في خمسة أهداف في الفترة المقبلة: أولاً، بدء وتعميق حوار مستمر مع الحكومة السورية والمعارضة بشأن بناء الثقة والاطمئنان إلى بيئة أمنة وهادئة ومحيدة؛ ثانياً، رؤية المزيد من الأعمال الملموسة بشأن المحتجزين والمختطفين والمفقودين من خلال المشاركة مع الطرفين الراعيين لعملية أستانا والأطراف السورية وجميع المعنيين؛ ثالثاً، إشراك طائفة واسعة من السوريين، حيث سأعمل على إشراكها في العملية. رابعاً، تشكيل لجنة دستورية ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة في أقرب وقت ممكن؛ خامساً، مساعدة الأطراف الدولية على تعميق حوارها من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية موثوقة ومستدامة للصراع السوري، أي تسوية يمكن أن تحظى بالشرعية الدولية.

في الصراع. وتعمل خمسة جيوش وطنية عبر الأراضي والأجواء السورية، في حالة من التوتر أو حتى في حالة من الصراع، مما يولد مخاطر يومية للتصعيد الدولي. ومن الواضح أن هذه المشاركة تتجاوز المجال العسكري إلى طائفة من المجالات الأخرى أيضاً.

هذا ينقلني إلى نقطتي الخامسة، وهي الحاجة إلى التركيز على تحسين الحوار والتعاون الدوليين. ويجب التصدي بسرعة لبعض التحديات. وإلا، فإن سورية ستغمرها التصعيدات المتجددة التي ستكون لها تكاليف بشرية هائلة، وتعرقل أي تقدم على الجبهة السياسية، وتخطر بتداعيات إقليمية. ويتم حالياً الاضطلاع بدبلوماسية مكثفة، ولكن ثمة حاجة إلى فعل المزيد فيما يتعلق بالحالة في الشمال الشرقي. ولا بد للطريق المفضي إلى الأمام - وفقاً لتعبير الأمين العام - أن يكفل وحدة سورية وسلامتها الإقليمية، وأن يأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية للدول المجاورة، مع الاعتراف بالعناصر المختلفة لسكان سورية وإسماع صوتهم.

بالمثل، فإن التقدم الذي أحرزته هيئة تحرير الشام في أدلب والتصعيدات في المنطقة تؤكد الحاجة إلى دعم الترتيبات الهشة لوقف إطلاق النار في أدلب، وحماية السكان المدنيين فيها، ومكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة المجلس والمقاتلين الأجانب الذين يشكلون آفة في سورية، مع التصدي في الوقت نفسه للأسباب الجذرية والظروف التي تزدهر فيها. وأرحب بالزخم الجديد لمؤتمر سوتشي الذي انعقد مؤخراً من أجل التنفيذ الكامل للمذكرة الروسية - التركية، وأحضر على مواصلة التركيز في الفترة التي تسبق عقد اجتماع أستانا المقبل.

في غضون ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يكفل احترام وإنفاذ القواعد الدولية المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية. وفي ملاحظة أخرى، أود أن أضيف أنه لا ينبغي إغفال الخطر المتعاظم لزيادة المواجهات بين إسرائيل وإيران في سورية.

فيما يتجاوز إدارة الأزمات، ألاحظ جيداً أن أطرافاً دولية رئيسية تعرب عن تأييدها الشديد للتوصل إلى تسوية

القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) للانتقال السياسي في سورية، الذي ما زال متعثرا بسبب الاتحاد الروسي ومؤيديه، مع أن المجلس اتخذ القرار بالإجماع قبل ثلاث سنوات.

وتؤيد الولايات المتحدة الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للدعوة إلى انعقاد لجنة دستورية شرعية ومتوازنة وذات مصداقية. ونظرا على استعداد لدعم تشكيل لجنة دستورية حالما تؤكد الأمم المتحدة ارتياحها إزاء توازن عضوية هذه اللجنة وتشكيلها ونظامها الداخلي. ونؤكد مرة أخرى ضرورة أن تكون اللجنة متوازنة في إشراكها المجتمع المدني وممثلي المعارضة والنظام إذا أريد لها أن تفي بمعايير المصداقية. وترحب الولايات المتحدة بخطط المبعوث الخاص بيدرسن لاستكشاف المبادرات المحتملة الأخرى في إطار مجموعات المسائل الأربع، بما في ذلك الإصلاح الدستوري والحاجة إلى القيام بتحضيرات موثوقة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تديرها الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، من الواضح أنه لا بد من توقف العنف كي يصمد الحل السياسي. ويتمثل أحد أفضل السبل التي يمكن أن يدعم بها المجلس الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن على المسار السياسي في ضمان تهيئة بيئة آمنة مستقرة، ليس في إدلب فحسب، بل في جميع أنحاء سورية. وبطبيعة الحال، يتطلب ذلك من نظام الأسد وحلفائه تأييد دعوات القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) إلى وقف إطلاق نار شامل في جميع أنحاء البلد. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يضاعف أعضاء مجلس الأمن جهودنا الرامية إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في وقف تصاعد النزاع العسكري في سورية من أجل تهيئة بيئة آمنة وهادئة، جنبا إلى جنب مع عملية سياسية تحترم إرادة الشعب السوري. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الولايات المتحدة تحث الأطراف بقوة على الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة روسية/تركية في إدلب. ونشعر بالقلق إزاء الزيادة في الغارات الجوية وغيرها من النشاط العسكري في إدلب.

لدي فكرة أخيرة واحدة، ألا وهي أن السوريون لديهم كل القدرة على العيش معا في سلام، وهناك حاجة واضحة إلى التوصل إلى تسوية سياسية إذا ما أردنا أن نرى مصالحة حقيقية وصادقة. فلا يوجد حل عسكري، والمنتصرون الحقيقيون هم الذين يمكنهم تجاوز الشعارات، ورسم صورة متفائلة لما يمكن أن تبدو عليه الحالة في سورية خلال ١٠ سنوات، وهو تصور يمكن لجميع السوريين أن يدعموه، حتى لو كان الطريق نحوها طويلا وشاقا.

لقد أمضيت الكثير من حياتي المهنية في التعامل مع المشاكل التي تبدو عويصة تماما، والديناميات التي بدت مجمدة إلى الأبد. غير أن لدي خبرة مباشرة بأن التاريخ يمكن أن يأخذ منحى لم يتوقعه أحد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على حضوره هنا اليوم. وتهنئه الولايات المتحدة على تعيينه وترحب به في مجلس الأمن حيث قدم إحاطته الإعلامية الأولى بصفته المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية. ونتطلع إلى العمل معه من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري عن طريق التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). والولايات المتحدة ثابتة في التزامها بالتوصل إلى تسوية سياسية سلمية للنزاع السوري، بما يتسق مع أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ويشاركني الممثل الخاص لوزير الخارجية المعني بالشأن السوري، صديقي العزيز السفير جيم جيفري، في التأكيد على عزم الولايات المتحدة وشعورها بالحاجة الملحة إلى تنفيذ مخطط

السيد المنيع (الكويت): بداية، نتقدم بالشكر للمبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته القيمة. ونود أن نغتنم هذه المناسبة لعرب عن دعمنا الكامل له ولفريقه في مهمتهم الصعبة، آمليين أن تتكلم جهوده بالنجاح خلال الفترة المقبلة، للدفع بالعملية السياسية السورية.

نجتمع اليوم في أول جلسة حول المسار السياسي السوري في هذا العام، وهو المسار الذي وللأسف لم نشهد فيه تقدماً منذ عدة سنوات. ولطالما أكدت دولة الكويت أن فشل مجلس الأمن في ضمان تنفيذ قراراته يطيل من أمد الصراعات، ويعقدها ويقوض من مصداقية المجلس. ورأينا ذلك في اليمن وفي فلسطين وفي غيرها من الدول والقضايا، كما نراها اليوم في سورية. وأخص بالذكر هنا القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي تم اعتماده بالإجماع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وهو القرار الذي رسم خارطة الطريق للوصول إلى تسوية سياسية عادلة في سورية، تيسرها الأمم المتحدة بقيادة وملكية سورية، لكي تساهم في إعادة الاستقرار إلى هذا البلد العربي العزيز، وللأسف، لم يتم ترجمته على أرض الواقع إلى الآن.

فلذلك، أمام المبعوث الخاص تحديات كبيرة في هذا الملف. إلا أننا واثقون بأنه عازم على العمل لتفعيل هذا القرار، وزياراته ولقاءاته الأخيرة مع الأطراف المعنية بداية جيدة تعكس هذا العزم وحرصه وتصميمه على إعادة إحياء العملية السياسية في سورية. ويتعين علينا في مجلس الأمن والمجتمع الدولي، أن نجدد تأكيدنا على أهمية الالتزام بالعملية السياسية، كما حددها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، والذي استعرض الخطوات لعملية انتقالية سياسية، تتضمن محطات عدة منها صياغة الدستور وعقد انتخابات حرة ونزيهة تجرى عملاً بهذا الدستور تحت إشراف الأمم المتحدة، وطبقاً لأعلى المعايير الدولية للشفافية والمساءلة، وتشمل جميع السوريين بمن فيهم من هم في الخارج. فالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522 المرفق) يعتبران

إن الإرهاب لا يمكن استخدامه كذريعة لاستهداف المدنيين. وتحث الولايات المتحدة الأطراف في إدلب على وقف إطلاق النار من أجل كفالة حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في محافظة إدلب، وفقاً للقانون الدولي الإنساني. وكما أكدنا مراراً وتكراراً، منذ بدء العمل بوقف إطلاق النار، بوساطة تركية/روسية، فإن وقف إطلاق النار ضروري لحماية حوالي ٣ ملايين مدني يقيمون في إدلب. وقد شهد السوريون انخفاضاً كبيراً في الضربات الجوية وعدد الوفيات في صفوف المدنيين منذ دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ومرة أخرى، نكرر ما قلناه في المجلس على مدى شهور عديدة من أن أي عملية عسكرية كبيرة في إدلب ستمثل تصعيداً متهوراً للنزاع وستؤدي إلى كارثة إنسانية أكبر بكثير مما شهدناه أثناء اعتداءات النظام السابقة على الغوطة الشرقية وحلب وحمص. وينبغي للمجتمع الدولي إيجاد سبل لنزع فتيل النزاع، بما في ذلك من خلال الحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب، لإنقاذ الأرواح وتوفير حيز للعملية السياسية.

كذلك يدعو القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الأطراف إلى الإفراج عن الأفراد المحتجزين تعسفاً، ولا سيما النساء والأطفال. والجهود المبذولة، تحت رعاية الدول الضامنة لمسار أستانا، للإفراج عن المحتجزين، بمن فيهم المختطفون والمفقودون، الذين يحتجزهم نظام الأسد وجماعات المعارضة السياسية السورية، ليست كافية. ويمثل إحراز تقدم في الإفراج عن المحتجزين والمفقودين خطوة هامة نحو بناء الثقة اللازمة للتوصل إلى حل سياسي، وهذه الثقة عنصر حيوي من عناصر الحل السياسي بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

تصادف الشهر المقبل الذكرى السنوية الثامنة لبداية النزاع السوري. وتعتقد الولايات المتحدة أن التوصل إلى حل سياسي في سورية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وسنواصل دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمبعوث الخاص بيدرسن لتحقيق ذلك الهدف.

آمنة وطبيعية ولم شملهم وأن تتاح لهم الفرصة في العودة الآمنة والطوعية والكرامة إلى ديارهم، وفق الشروط والمعايير الدولية وبعيدا عن أي اعتبارات سياسية أو مصالح ضيقة لأي طرف كان من أطراف الأزمة. فإن تدابير مثل الاعتقال التعسفي ونزع الملكية، على سبيل المثال لا الحصر، تتعارض مع أي جهود تمكن اللاجئين من العودة. كما نرفض أي محاولات لإحداث تغييرات ديمغرافية في سورية.

في الختام، نجدد تأكيدنا على أن ليس هناك حلا عسكريا للأزمة في سورية، وأن الحل يكمن في تضافر الجهود الدولية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وأن مؤتمر بروكسل القادم سيشكل فرصة هامة لحشد الموارد من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية للشعب السوري، وكذلك فرصة لتجديد التزام المجتمع الدولي بالعمل على حل هذا النزاع بشكل سلمي وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) من أجل تمكين الشعب السوري الشقيق من تحقيق طموحاته المشروعة عبر تسوية سياسية تتوافق عليها جميع مكوناته وتحافظ على استقلال سورية ووحدتها وسيادتها.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على أول إحاطة إعلامية يقدمها إلى المجلس. والدروس التي استخلصها من اتصالاته الأولية والأفكار التي يقدمها بشأن الخطوات التالية في العملية السياسية مستنيرة بشكل خاص. وفي البداية، أود أن أؤكد للممثل الخاص دعم فرنسا الكامل.

وينبغي ألا يُخطئ أحد بشأن الحالة الراهنة. وسيكون خطأ فادحا في التقدير وخطأ سياسيا خطيرا الاعتقاد بأن المسألة السورية قد انتهت. إنها لمن تنته، إذ يدخل البلد عامه التاسع من النزاع. والتهديد الإرهابي لم يختف بل ما زال كبيرا. ووقف إطلاق النار في الشمال الغربي ينتهكه النظام بشكل منتظم، وخطر التصعيد الإقليمي يزداد يوما بعد يوم جراء وجود إيران، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام متواصلة

المرجعيات الرئيسية في الأزمة السورية، وعلينا مسؤولية في هذا المجلس أن نعمل على ضمان تنفيذ ما ورد في هذه المرجعيات.

لقد مضى على اتفاق سوتشي حول تشكيل اللجنة الدستورية أكثر من عام، ولم نرَ حتى يومنا هذا إطلاق أعمال هذه اللجنة الدستورية. ونحدد في هذا السياق دعوتنا بأن تكون اللجنة متوازنة وذات مصداقية وشاملة، وتضم كافة أطراف المجتمع السوري وأن يتم الاتفاق على قواعد عملها. فلقد أعرب المبعوث الخاص في ١٥ شباط/فبراير في جنيف عن أمله دون تجتمع اللجنة الدستورية في جنيف بأسرع وقت ممكن، وأن يكون ذلك بداية لمناقشات جادة، وأن يكون كذلك بمثابة الانطلاقة التي طال أمدها للعملية السياسية.

وإلى جانب ذلك، من المهم كذلك - كما هو الحال في أي عملية سياسية - أن تكون هناك تدابير لبناء الثقة بين الأطراف، ولعل أبرز تلك التدابير هي الإفراج عن المعتقلين والسجناء. ونأخذ علما بالإفراج عن عدد من المعتقلين مؤخرًا، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل في هذا الملف، ونحث أطراف النزاع على التعاون مع المبعوث الخاص ومكتبه لتحقيق تقدم أكبر في هذا الشأن.

لقد صاحبت الأزمة السورية انتهاكات عديدة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب أن تكون هناك مساءلة لأولئك الذين كانوا أطرافا فيها، فلا يمكن تحقيق سلام مستدام وشامل من دون تحقيق العدالة وضمن عدم الإفلات من العقاب لمرتكبي هذه الجرائم بحق البشرية. ونحدد في هذا السياق دعمنا للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية في سورية منذ آذار/مارس ٢٠١١.

لعل من أبرز وأهم تداعيات الأزمة السورية مصير اللاجئين والنازحين داخليا، الذين يجب أن يعاد لهم الأمل في التمتع بحياة

شرقي سورية. وهذه أخبار سارة فيما يتعلق بالقتال المستمر ضد داعش ولتحقيق الاستقرار في المنطقة من أجل الحيلولة دون ظهور الجماعة الإرهابية مجدداً في شكل آخر. وتتطلب مواجهة الإرهاب في الشمال الشرقي حماية شركائنا في القتال ضد داعش في الميدان. ونعلم جميعاً أن نجاح التحالف ضد داعش ما كان ليحقق بدون قوات سورية الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالحالة في إدلب، أعيد التأكيد على قلق فرنسا العميق إزاء تعزيز جماعة "هيئة تحرير الشام"، التي صنفها الأمم المتحدة كتنظيم إرهابي. والقضاء عليها هو هدفنا المشترك لكن يجب علينا أن نتجنب استهداف المدنيين ونضع في اعتبارنا ما يمكن أن ينجم عن شن هجوم من عواقب كارثية من حيث الجانب الإنساني والهجرة والأمن. وتشعر فرنسا بالقلق إزاء ازدياد عدد انتهاكات النظام السوري لوقف إطلاق النار، بما في ذلك الضربات الجوية. ولهذا، من الضروري الآن أن نبذل كل ما في وسعنا للحفاظ على وقف إطلاق النار. إننا نطالب بشكل خاص الاتحاد الروسي وتركيا بالتحلي بالمسؤولية بينما يواصلان بذل جهودهما.

وأخيراً، يجب أن يتخذ المجلس موقفاً موحداً لضمان احترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وأدعو اليوم الأعضاء ذوي التأثير على أطراف النزاع إلى ممارسة الضغط في هذا الصدد. ويعني ذلك، أولاً وقبل كل شيء، ضمان حماية المدنيين والعاملين في المجالين الإنساني والطبي، فضلاً عن حرية وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق. ومن البديهي أن العقوبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية، واستخدام التعذيب والتجنيد الإجباري والاحتجاز التعسفي في المناطق التي استردها النظام السوري غير مقبولة. كما أنه من الضروري ردع أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سورية، والرد بقوة على أي حالات جديدة لهذا الاستخدام. وتظل عزيمة فرنسا في هذا الصدد ثابتة. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى تمهيد الطريق أمام انتقال سياسي موثوق تحت رعاية الأمم المتحدة. وهذه هي

بدون عقاب. والغالبية العظمى من اللاجئين لا يعتزمون العودة إلى سورية والحالة الإنسانية ما زالت كارثية. وليس من المستغرب إذن - وهنا أعود إلى نقطتي السابقة - أن الغالبية العظمى من اللاجئين لا يرغبون في العودة إلى سورية. فالإحصاءات الصادرة عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، التي أشارت إلى عودة نحو ٥٨ ٠٠٠ لاجئ إلى سورية في عام ٢٠١٨ - وهي زيادة طفيفة عن ٥٠ ٠٠٠ في عام ٢٠١٧ - غنية عن البيان.

بيد أن فرنسا، وبالنظر إلى هذا التقرير الصريح، تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هناك، لأول مرة منذ سنوات عديدة، فرصة محدودة لكنها حقيقية لإنهاء النزاع السوري. ومن مسؤوليتنا على نحو مشترك أن نغتنم هذه الفرصة من خلال التوصل إلى حل سياسي شامل لأنه السبيل الوحيد لمنع الأسباب والآثار المماثلة لتداعيات الأزمة السورية. بعبارة أخرى، لتفادي عقد مأساوي آخر في سورية، من مسؤولية المجلس التغلب على انقساماته - وأكرر، التغلب على انقساماته - على أساس أهدافنا ومصالحنا المشتركة. وأود بالنيابة عن فرنسا أن أوجه نداء عاجلاً في هذا الصدد. وإذ أخذ هذا الهدف في الحسبان، سأركز بإيجاز على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، يجب أن تكون أولويتنا المشتركة هي مواصلة التصدي للإرهاب والعمل من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وفقاً لأحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويستمر القتال ضد تنظيم داعش في شمال شرقي سورية وفي العراق، وكما يعرف المجلس، فإن ذلك أولوية قصوى بالنسبة لفرنسا، التي ستواصل مشاركتها على هذه الجبهة. والسقوط الوشيك لتنظيم داعش في الباغوز سيكون نجاحاً عسكرياً لا يمكن إنكاره، لكنه لن ينهي بأي حال من الأحوال التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على المنطقة وعلى أراضيها الوطنية. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بإعلان الولايات المتحدة أنها ستحتفظ بوجود عسكري في شمال

هو الذي سيوفر استجابة دائمة للمأساة السورية ولتوقعات المصالحة وتهديد الإرهاب. ومن مسؤوليتنا كذلك الاستجابة لحاجة الضحايا السوريين للعدالة، التي سيستحيل من دونها تحقيق السلام. ذلك هو الهدف من دعمنا لآليات التحقيق التابعة للأمم المتحدة وللجهود الرامية إلى إقامة العدل، بما في ذلك بصفتنا الوطنية، كما ذكرت مرة أخرى في بداية الأسبوع (انظر S/PV.8471).

إن عودة اللاجئين أمر ضروري على المدى الطويل، غير أن مفتاح العودة في دمشق، وليس في نيويورك أو بروكسل أو في أي مكان آخر. والأمر متروك للنظام لتهيئة الظروف التي تمكن اللاجئين من العودة بأمان تام ومع جميع الضمانات اللازمة لكفالة احترام حرياتهم واستعادة ممتلكاتهم. إننا جميعاً نرى بوضوح أن هذه الشروط والضمانات غير موجودة اليوم، لذا ينبغي لنا أن نفهم أنه بدون إحراز تقدم لا رجعة فيه نحو إيجاد حل سياسي، لن يكون من الممكن التشجيع على عودة اللاجئين أو تمهيد الطريق لإعادة الإعمار أو التفكير في أي تطبيع لعلاقتنا مع النظام أو رفع الجزاءات عنه. وقد أكدت فرنسا والاتحاد الأوروبي ذلك الموقف بوضوح وبشكل لا لبس فيه عدة مرات.

أخيراً، وبناء على ذلك، ستواصل فرنسا العمل بلا كلل مع شركائها من أجل التوصل إلى حل سياسي موثوق به دعماً لمهمة المبعوث الخاص. وأود أن أناشد، باسم فرنسا، مرة أخرى، كل عضو في المجلس أن يعيد التفكير على هذا الأساس وأن يخرج من دائرة التفكير التلقائي وأن ينتقل من استعراض المواقف إلى العمل. فليس لدينا أي وقت نضيعه، لذا دعونا نبدأ العمل.

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بالمبعوث الخاص، غير بيدرسن، في المجلس لتقديم إحاطته الأولى ونشكره على تقريره. إننا نتفق مع العديد من الآراء التي أعرب عنها. وغني عن القول إن إحدى النقاط الرئيسية التي أثارها كانت حول أهمية استعادة الثقة المفقودة، ليس فقط داخل

أولويتنا الثانية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأولوية الأولى. إن انتصار العسكري للنظام، الذي تحقق بفضل دعم حليفه وبتكلفة دمار بشري ومادي كبير، ليس بأي حال من الأحوال مقدمة لإحلال السلام وتحقيق المصالحة في سورية. ولن تتحقق هذه النتيجة إلا إذا وافق النظام على الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع المعارضة والتفاوض بحسن نية.

وتحقيقاً لتلك الغاية، تؤيد فرنسا تأييداً تاماً جهود المبعوث الخاص الرامية إلى وضع خارطة طريق شاملة تستند إلى جميع عناصر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي أصبح الآن أكثر من أي وقت مضى بمثابة البوصلة المشتركة. وهذا ينطوي على العمل بالتوازي مع الجهود المبذولة بشأن الدستور لإقامة حكم موثوق وشامل وغير طائفي، والإعداد لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة، واتخاذ تدابير لبناء الثقة يمكن أن توجد البيئة الآمنة والمحايدة المبيّنة في بيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، بما في ذلك معالجة قضية المحتجزين والمفقودين وحقوق الملكية والتجنيد الإجباري.

وما من جهة عدا الأمم المتحدة، من خلال عمل المبعوث الخاص، ستمكن من إحراز تقدم حقيقي بشأن تلك الأولويات المتقاربة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص من أجل وضع مجموعة تدابير دستورية كمدخل للعملية. وسيطلب ذلك التوصل إلى اتفاق موثوق ومتوازن بشأن تكوين القائمة الثالثة للجنة ونظامها الداخلي بحيث يمكن أن تبدأ عملها بسرعة تحت رعاية الأمم المتحدة وفي إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). لقد أضعنا وقتاً ثميناً في العام الماضي، ومن الواضح أن النظام السوري مسؤول عن عدم تشكيل اللجنة، خلافاً للالتزامات التي تعهدت بها مجموعة أستانا ومؤتمر قمة اسطنبول. ستكون هذه نقطتي الأخيرة، وسأوجز. إننا اليوم عند مفترق طرق، ولذا يجب على المجلس أن يدعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص. إن الحل السياسي الشامل للجميع وحده

سورية بما يتفق مع التفاهات المتبادلة التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة الثلاثي لرؤساء روسيا وتركيا وإيران في سوتشي في ١٤ شباط/فبراير، وغني عن القول، أخذ موقف حكومة الجمهورية العربية السورية في الاعتبار الكامل.

إننا على استعداد للعمل، بما في ذلك على مراحل وتدرجياً، لتنفيذ المهام المقبلة، التي تشمل القضاء على بؤرة الإرهاب في إدلب وضمان حماية السكان المدنيين. ولا يمكن للحالة المحمّدة بصورة دائمة في شمال غرب سورية، التي يسيطر عليه مقاتلو هيئة تحرير الشام، أن تستمر، وينبغي لأولئك الذين لا يودون المساعدة أن يفهموا ذلك. وينبغي لنا أن نشير إلى أنه ما من أحد يريد أن يتعاطف مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بتجميد الوضع في هجين والرقعة. وبالمناسبة، هناك العديد من الإصابات في صفوف المدنيين في تلك الأماكن. ولا يسعنا إلا أن نرحب، في ذلك الصدد، بعبارة - بصورة أساسية اعتراف - ممثل الولايات المتحدة بأن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تكون عذرا لتحطيم السكان المدنيين.

ونود أن نشدد على أن عملية أستانا ظلت تشكل، بالإضافة إلى التهدئة والقضايا السياسية، منبرا لمناقشة التدابير الهامة لبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة من قبيل تبادل الأسرى، التي ذكرها المبعوث الخاص. وقد جرت عمليات التبادل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وفي شباط/فبراير من هذا العام، وعلى الرغم من أنها قد تكون قليلة العدد، فإنها تعطينا الأمل في إحراز المزيد من التقدم في هذا المجال. وجميع هذه التدابير تسهم في تحقيق الاستقرار في سورية. وثمة مجال هام من مجالات عمل المجتمع الدولي هو استعادة البنية التحتية المدمرة والقيام بأعمال إزالة الألغام. وقد قررت حكومة الاتحاد الروسي، في ٢١ شباط/فبراير، أن تساهم في ميزانية دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل دعم جهود إزالة الألغام في الجمهورية العربية السورية، ونحث زملاءنا على الانضمام إلى هذه الجهود.

سورية ولكن حولها وفيما بين جميع أصحاب المصلحة المنخرطين في الشأن السوري.

ونرحب برغبة المبعوث الخاص في المداومة على الاتصالات المكثفة مع أطراف النزاع السوري والمشاركين الرئيسيين في الجهود المبذولة لتسوية الحالة في سورية. فمن الواضح أن ذلك هو مفتاح النجاح لأي وساطة. ونحن نعتقد أن من المهم مواصلة حوار عمل عادي مع دمشق، التي يجب أن تكون مشاركة في جميع التدابير الرامية إلى النهوض بالعملية السياسية وتحقيق استقرار الحالة في البلد. وبالمناسبة، ينطبق ذلك أيضا على مؤتمر آذار/مارس في بروكسل. لقد زار السيد بيدرسن موسكو، في ٢٢ كانون الثاني/يناير، حيث أجرى محادثات مكثفة مع وزير الخارجية والدفاع في الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف، وسيرغي شويغو. ويبدو من نتائج هذا والاجتماعات اللاحقة للمبعوث الخاص مع ممثلين روس، بمن فيهم نائب وزير الخارجية فيرشينين وألكسندر لافرتنييف، مبعوث روسيا الخاص إلى سورية، أننا تمكنا من تجاوز الواقعة المزعجة والمصطنعة إلى حد كبير في كانون الأول/ديسمبر فيما يتعلق بتشكيل اللجنة الدستورية. نحن نواصل العمل، بالتعاون مع المبعوث الخاص وشريكينا في صيغة أستانا، تركيا وإيران، على وضع الصيغة النهائية لمعايير بدء عمل اللجنة، التي أنشئت استنادا إلى مقررات مؤتمر الحوار الوطني السوري والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونأمل أن نراها تبدأ العمل قريبا.

وينبغي لنا ألا نغفل عن الإشارة إلى إسهام شريكينا التركي والإيراني البناء في إطار عملية أستانا، الأمر الذي مكنا من تحقيق تغيير نوعي في الحالة في سورية وضمان وقف حقيقي لإطلاق النار في الجزء الأكبر من البلد وبدء حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة المسلحة. ونأمل في أن نتمكن، نحن ثلاثي أستانا، في المستقبل القريب، من التوصل إلى استنتاجات مقبولة لجميع الأطراف بشأن منطقة التهدئة في إدلب وشمال شرق

وقوض انتهاك ذلك الاتفاق الجهود الرامية إلى الحفاظ على استقرار الوضع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب، وربما يؤثر على الإدارة السلسلة للعملية السياسية المرجو منها أن تؤدي إلى تشكيل اللجنة الدستورية.

ويشعر بلدي بالقلق أيضا إزاء التصعيد العسكري في ناحية هجين في جنوب شرق محافظة دير الزور، حيث تستمر العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتسبب الضرر لما يقرب من ٢٥ ٠٠٠ داخليا من المشردين داخليا في تلك المنطقة. وفي ذلك السياق غير المناسب، تحث كوت ديفوار أطراف النزاع على وقف الأعمال العدائية والمضي عوضا عن ذلك في مسار الحوار بهدف ضمان تحقيق السلام الدائم في الجمهورية العربية السورية. ويود بلدي تذكير الأطراف المتحاربة بالتزاماتها المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي أيما كان مرتكبوها.

وعليه، يدعو بلدي جميع الأطراف في النزاع السوري والمجتمع المدني والمجتمع الدولي إلى التعاون الكامل مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة، وفق تصنيف القانون الدولي، المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بتسليم سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بضرورة تحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، في نهاية الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي عقد في لاهاي في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

وترحب كوت ديفوار بجميع المبادرات الرامية إلى التسوية السياسية للأزمة السورية، بما في ذلك عقد مؤتمر القمة الثلاثي في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٩، في سوتشي، وتحيط علما بالبيان

وأعتقد أنني أستطيع أن أقول بالنيابة عن كامل مجموعة أستانا الثلاثية بأننا على استعداد للتعاون مع جميع الأطراف المعنية التي تعترم مخلصا - وأشدد على "مخلصا" - أن تساعد في استقرار وتعزيز والنهوض بتسوية سياسية في سورية. وقد كان مؤتمر القمة الرباعي الذي عقد في إسطنبول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ مساهمة هامة في عملية بناء الجسور.

ونود أن نشدد على أن الحالة في سورية قد تغيرت نحو الأفضل، وأن العديد من الأشخاص قد أفرأوا بالتغييرات التي حدثت. وقد شهدنا خطوات إيجابية من جانب دول المنطقة في السعي إلى تطبيع العلاقات مع دمشق. ونعتقد أن التعاون الاقتصادي والمشاركة في استعادة الاقتصاد الوطني السوري سيساعدان على التعجيل بتلك العملية. ونأمل أن يقدم الانفتاح على تحقيق الاستعادة الكاملة للعلاقات بين البلدان العربية وسورية وعودة دمشق السريعة إلى الأسرة العربية، دعما كبيرا لعملية التسوية السورية، وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وروسيا مستعدة، بصفتها الوطنية وبوصفها عضوا في مجلس الأمن ومشاركة في مجموعة أستانا الثلاثية، لمواصلة العمل مع المبعوث الخاص من أجل إعادة السلام إلى سورية. ويمكن للسيد بيدرسن أن يعول على مساعدتنا.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يثني على السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على جودة إحاطته الأولى للمجلس في جلسة علنية، وأن يرجو له كل النجاح في الاضطلاع بمهمته.

وقد لاحظت كوت ديفوار، مع القلق، انتهاكات الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين روسيا وتركيا في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن إنشاء منطقة لتخفيف التوتر في محافظة إدلب، لا سيما من جانب الجماعة الجهادية "هيئة تحرير الشام"، التي عززت سيطرتها على أكثر من ٩٠ في المائة من المنطقة.

خلال عملية سياسية تفاوضية، وفقا لذلك القرار وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) ويتضمن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) جميع العناصر اللازمة للتوصل إلى حل سياسي - عملية مراجعة الدستور وإجراء انتخابات حرة بمشاركة السوريين في الشتات في مناخ يحمي حقوق السوريين.

ومن شأن لجنة دستورية بقيادة سورية وبملاك زمامها السوريون وبتيسير من الأمم المتحدة أن تتيح فرصة سانحة وتفتح الباب أمام الجوانب الأخرى من العملية السياسية. ونؤيد الدور الهام الذي يجب أن يضطلع به المبعوث الخاص في إنشائها. ومع ذلك، وإذا أردنا أن تكون اللجنة أداة حقيقية وفعالة، يجب علينا أن نكفل تشكيلها على نحو يتسم بالمصداقية والتوازن والشمول وأن تكون ممثلة لجميع مكونات المجتمع السوري، وأن يقترن أي اتفاق على تشكيلها بإجراءاتها وأساليب عملها.

وقد بذل مجهود كبير في العام الماضي، وأجريت مشاورات مكثفة في ذلك الصدد. ولكن من المؤسف أن ذلك العمل لم يكتمل بعد، لا من حيث تشكيل اللجنة ولا فيما يتعلق بإجراءات عملها. ويجب الآن على المبعوث الخاص الجديد أن يضع استراتيجيته الملائمة، وندعوه إلى استكشاف مختلف السبل الممكنة في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) كي يتسنى له إحراز تقدم ملموس.

ويجب أن يتم الانتقال السلمي والشامل والمستدام للسلطة في بيئة آمنة تتسم بالاستقرار والهدوء. فمن جهة، لا يمكن إحلال السلام الدائم بدون عملية للمصالحة، في حين يستحيل تحقيق المصالحة بدون توفر العدالة. ونولي أهمية خاصة لمكافحة الإفلات من العقاب. ونؤيد في ذلك الصدد، الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، ولجنة التحقيق المأذون بها من مجلس حقوق

الإنساني الصادر عنه. وبالمثل، يرحب بلدي بالتقدم المحرز في إطار المشروع التحريبي للفريق العامل الذي أنشأته عملية أستانا والأمم المتحدة للتحقيق في مصير الأشخاص المفقودين والإفراج عن المحتجزين. ويسهم ذلك التقدم المحرز على النحو الذي يدل عليه تبادل الأسرى بين الحكومة السورية والجماعات المسلحة في الفترة من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ و ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩، في بناء الثقة بين أطراف النزاع وتهيئة الظروف اللازمة لمواصلة العملية السياسية.

وختاماً، يود بلدي أن يكرر الإعراب عن دعمه الكامل للجهود التي يبذلها السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام. ويدعو الأطراف السورية إلى تعزيز تعاونها معه لأجل حفز زخم جديد في العملية السياسية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويدعو بلدي أيضا الجهات الضامنة للعمليات التكميلية في أستانا وسوتشي إلى مواصلة جهودها الرامية إلى التوصل إلى حل نهائي ودائم للأزمة في سورية.

وأخيراً، يحث بلدي الأطراف في النزاع على اتفاق بشأن إنشاء اللجنة الدستورية كي تتسنى صياغة الدستور الجديد وما يؤدي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة.

السيد بيكستين دو بيتسوريفا (بلجيكا) (تكلم

بالفرنسية): بداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته الأولى أمام مجلس الأمن، وأؤكد له دعمنا الكامل. وسوف أركز على نقطتين - الحالة السياسية والحالة في الميدان.

أولاً، فيما يتعلق بالحالة السياسية كلف المجلس الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ - قبل أربع سنوات بالضبط - بتيسير العملية السياسية بين الأطراف السورية بغية تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وترى بلجيكا أنه لا يمكن حل النزاع السوري إلا من

من أجل مواصلة هذه المهمة الصعبة، سيحتاج المبعوث الخاص إلى دعم المجتمع الدولي وأطراف النزاع وبلدان المنطقة، وسيحتاج أيضاً إلى أن يعمل أعضاء مجلس الأمن يداً واحدة. كما يتوقف نجاح مهمته إلى حد كبير على توفر الإرادة السياسية لدى أطراف النزاع، ونحث جميع الذين لديهم تأثير على الأطراف على استخدامه لدعم الجهود التي يبذلها السيد بيدرسن. وفي نهاية المطاف، لن نستطيع حقاً إحراز تقدم نحو تسوية النزاع بصورة أساسية إلا إذا كان هناك حد أدنى من الثقة المتبادلة بين الأطراف وشعرنا جميعاً بالحاجة الملحة لهذه التسوية.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أولاً، أود أن أشكر السفير بيدرسن على إخطائه الإعلامية وأن أتمنى له كل النجاح في عمله بصفته المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية. ونحن على ثقة بأن خبرته الدبلوماسية الواسعة ستفيده تماماً على الدرب الطويل الذي سلكه أسلافه، سعياً إلى تحقيق السلام في سورية، وهو الدرب الذي غالباً ما يكون ملتويًا. ونحن ندرك أن التحديات المقبلة جسيمة جداً.

ما فتى الشعب السوري، طوال ما يقرب من ثماني سنوات إلى الآن، غارقاً في نزاع ذي آثار مدمرة - نزاع حرم الملايين من الناس من الظروف اللازمة لتحقيق مستقبل واعد. ويجب علينا أن نعمل لضمان أن يولد جيل سوري جديد متحرر من ويلات الحرب البغيضة. وتؤمن الجمهورية الدومينيكية إيماناً صادقاً بالحوار وبالسعي المتضامن لإيجاد حلول سلمية للنزاعات. ولذلك، فإننا نفهم أنه يجب تعزيز عملية الوساطة والتقارب بين الأطراف المسؤولة عن قيادة التجديد السياسي في سورية على أساس الأحكام والمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما يكفل تنفيذها تنفيذاً كاملاً.

ومهمتنا واضحة - فعلينا أن نعمل معاً يداً واحدة لتعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها ميسراً للعملية السياسية في سورية

الإنسان وآلية المساءلة المنشأة في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ومن ناحية أخرى، لن تتحقق العودة الطوعية والمستدامة للاجئين إلا بضمان توفير حياة آمنة وكرامة للاجئين. ولأجل ضمان العودة الكريمة، فلا مناص من وضع حد لأعمال النهب والمصادرة والتعسف في إنفاذ القانون. ويتطلع السوريون إلى وطن يستند إلى سيادة القانون. ويتجاوز تحقيق الأمن كثيراً مجرد انتهاء النزاع المسلح. ويشمل ذلك أيضاً حماية الحقوق الأساسية وإنهاء ممارسات القمع والتجنيد القسري في القوات المسلحة. ولا يزال الآلاف من السوريين معتقلين ومحتجزين بصورة تعسفية وغير قانونية. ندعو جميع الجهات الفاعلة إلى مواصلة جهودها الرامية إلى وضع حد لتلك الممارسات.

ثانياً، فيما يتعلق بالحالة في الميدان، فما زال العنف مستمراً ويؤدي إلى تشريد آلاف الأشخاص، وخاصة في شمال البلد. وفي إدلب، ساعد الاتفاق بين تركيا والاتحاد الروسي الذي تم التوقيع عليه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ على تجنب احتمال حدوث كارثة إنسانية، غير أن الحالة لا تزال هشة على وجه الخصوص. ومن الضروري أن تواصل جميع الأطراف الالتزام بالاتفاق.

ففي دير الزور ما تزال المعارك الأخيرة ضد تنظيم داعش جارية. ولا تعني نهاية داعش بوصفه تنظيمًا إرهابيًا ذا قاعدة إقليمية نهاية التهديد الذي يمثله. ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى منع استعادة التنظيم قدرته على التسبب الأذى. وإذا استمر تقييد أولئك المسؤولين عن جرائم داعش ومحاکمتهم، يتعين أيضاً في الوقت نفسه العمل على تجنب توفر الأسباب التي أدت إلى نشأته مرة أخرى. ويجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لضمان حماية المدنيين. وندعو في ذلك الصدد إلى وقف الأعمال العدائية على الصعيد الوطني.

وبما أن هذا هو أول بيان أدلي به أمام المجلس بشأن الحالة السياسية في سورية، فإني أود أن أحتتمه بهذه الخاطرة.

إلى تجديد الشعور بالهدف المشترك والعمل بصورة متضافرة في مجلس الأمن إذا ما أردنا أن نجعل من عام ٢٠١٩ نقطة التحول الحقيقية بالنسبة إلى سورية. وتتشاطر الجمهورية الدومينيكية هذا الشعور بالتجديد وهي مستعدة للإسهام في تلك الروح من خلال بناء الجسور وتعزيز الحوار. فلنكن طموحين في تطلعاتنا.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على هذه الإحاطة الإعلامية وأن أشيد بجهوده النشطة منذ توليه منصبه لتعزيز التوصل إلى تسوية سياسية في سورية.

لقد جلبت سنوات من النزاع في سورية معاناة شديدة على البلد وشعبه. والشعب السوري يتوق إلى السلام والعودة إلى دياره وإعادة بناء حياته الطبيعية في أقرب وقت ممكن. وقد انتهى تقريباً النزاع الواسع النطاق في سورية.

وتُرْحَب الصين بالاجتماع الذي عقده في سوتشي في ١٤ شباط/فبراير قادة روسيا وتركيا وإيران لمناقشة المسألة السورية، والذين أصدروا بياناً مشتركاً يؤكد من جديد استمرار الجهود الرامية إلى تضييق الخناق على الجماعات الإرهابية والأفراد الذين ترد أسماءهم في قائمة مجلس الأمن، فضلاً عن تجديد الالتزام بالعملية السياسية السورية. وكخطوة تالية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركّز على تعزيز العمل في المجالات التالية.

أولاً، يجب أن نواصل النهوض بعملية التسوية السياسية في سورية. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز التنسيق مع الحكومة السورية وأن تشجع المسارعة بتشكيل لجنة دستورية تمثل السوريين وتكون مقبولة لدى الجميع وتراعي الشواغل المشروعة للحكومة السورية وجميع الأطراف الأخرى بغية الشروع في عملية سياسية سورية فعالة ومستدامة. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تكثيف جهودها والعمل بوصفها القناة الرئيسية للوساطة. وينبغي لأعضاء مجلس الأمن توحيد الصف والكلمة من أجل تهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية.

وضامناً لتهيئة ظروف مواتية لجميع الأطراف، ولا سيما للشعب السوري. ونعلم أن المهمة التي تنتظرنا في هذه المرحلة الجديدة من النزاع السوري ليست سهلة، وهي تتمثل في كيفية توحيد المعايير والمقاصد والأهداف. وهذا ما تنطوي عليه العملية السياسية التي نرى أن سورية يجب أن تضطلع بها وأن تكون من أجل السوريين بوصفهم المسؤولين عن تشكيل مستقبلهم. ويتطلب ذلك أيضاً المشاركة الكاملة على جميع مستويات المجتمع، بما في ذلك الجماعات المنظمة، في بيئة شفافة وآمنة وشاملة للجميع. ويدفعنا تحقيق السلام المستدام والدائم في سورية الذي يفرض إلى المصالحة الوطنية في سياق هش ومعقد إلى التفكير بشأن نقطتين نرى أن من المهم للغاية إبرازهما مجتمعين.

أولاً، يجب أن نبني الثقة في العملية السياسية بحيث يمكن للشعب السوري أن يملك زمامها وذلك في إطار تحول سياسي أوسع نطاقاً وأكثر تكاملاً نحو تحقيق السلام في بلدهم. ونعتقد أن من المهم التشديد على أن هناك حاجة إلى حقائق ملموسة تبرهن على وجود الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدماً حتى يتسنى للشعب السوري أن يرى الثمار الحقيقية للعملية، من قبيل توفير حلول مستدامة للسكان المدنيين ولأمنهم وحمايتهم، فضلاً عن التعجيل بعملية الإفراج عن المعتقلين والرهائن وتوضيح حالة الأشخاص المختفين.

ثانياً، يجب أن نكفل المشاركة الكاملة للمجتمع المدني، ولا سيما المرأة السورية، سواء داخل البلد أو خارجه. وينبغي ألا يُنظر إلى المرأة السورية بعد الآن على أنها كيان سلمي أو ضحية للحرب أو شريكة للإرهابيين. والواقع أننا نرى أن المرأة السورية تمتلك، بشكل متزايد، مساحات جديدة بوصفها ناشطة وصحفية وفنانة ومن رواد الأعمال. فلننيط بها مهمة بناء بلد جديد وسنرى نتائج غير عادية.

وكما قال المبعوث الخاص دي ميستورا في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر في هذه القاعة (انظر S/PV.8434)، نحن بحاجة

إطار عملية جنيف والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). كما نعتقد أنه من الضروري أن يبرز مجلس الأمن بقوة دعمنا الكامل لجهود المبعوث الخاص أمام جميع الأطراف.

لقد أحطنا علماً مع الشكر بآراء السيد بيدرسن المتعمقة، ولا سيما التقدم المحرز تجاه إيصال المساعدة الإنسانية في الركبان، والإفراج عن المعتقلين، والهدوء النسبي في العديد من المناطق. ومع ذلك، فإن الحالة لا تزال محفوفة بالمخاطر، ولا سيما فيما يتعلق، في جملة أمور، باستمرار التهديد الذي يشكله الإرهاب على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومسألة المشردين داخلياً. ونود أن نسلط الضوء على عدة نقاط.

أولاً، نعتقد إندونيسيا أنه من الأهمية بمكان أن نكفل دعمنا والتزامنا من أجل إجراء عملية سياسية شاملة وذات مصداقية في سورية، بما في ذلك إنشاء لجنة دستورية تلي التطلعات المشروعة للشعب السوري. وهذا أمر أساسي لإيجاد حل سياسي يمتلك السوريون زمامه ويقودونه وتيسره الأمم المتحدة، عملاً بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

إن إنشاء لجنة دستورية ليس مهمة سهلة، ولكنها في الواقع ممكنة. ونلاحظ أن الدول الضامنة لمسار أستانا قدمت قائمة ثالثة إلى المبعوث الخاص في جنيف في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وندعو المبعوث الخاص أن يواصل عمله ومشاوراته مع الحكومة السورية والجهات الضامنة لها، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة أن يكون الاجتماع الأول للجنة الدستورية في جنيف أكبر من أي وقت مضى. والتزام جميع الأطراف واتساقها في إحراز التقدم في هذه العملية أمر بالغ الأهمية، لأنهما سيفتحان الباب أمام الجهود التي يمكن أن تعزز العملية السياسية. وفي هذه المسيرة نحو التوصل إلى حل سياسي دائم، يجب على المجتمع الدولي دائماً أن يأخذ في الاعتبار أن الشعب السوري هو من سيقدر مستقبله.

ثانياً، يؤمن وفد بلدي إيماناً راسخاً أن إجراء حوار حقيقي حقاً أمر حاسم لنجاح عملية السلام، لأنه أهم أساس لبناء

ثانياً، يجب أن نواصل التصدي لقوى الإرهاب. فهناك ميلٌ للجماعات الإرهابية في إدلب إلى الظهور مجدداً، مما يهدد أمن واستقرار سورية ويعوق إعادة الإعمار وعودة اللاجئين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون في مكافحة الإرهاب وأن يوائم المعايير، ويضيق الخناق على جميع الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة المجلس وأن يمنع عودة ظهور المنظمات الإرهابية التي تقوّض الاستقرار الذي تحقّق بشق الأنفس في الحالة الأمنية.

ثالثاً، يجب علينا أن نشجّع الأطراف السورية على ملاقاتها بعضها بعضاً في منتصف الطريق. ووفقاً لروح القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وعلى أساس احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامتها الإقليمية، وتمشياً مع مبدأ إطلاق عملية يملك زمامها السوريون ويقودونها، ينبغي للأطراف المعنية بالمسألة السورية تشجيع اعتماد عملية سياسية شاملة للجميع من جانب جميع الأطراف السورية والسعي إلى إيجاد حل مقبول للجميع. وما فتئت الصين ملتزمة بالتوصل إلى حل سياسي في سورية. ونحن نقف على أهبة الاستعداد لتعزيز الاتصال والتعاون مع الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية الأخرى والقيام بدور فعال وبناء في تعزيز التسوية السياسية في سورية.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي الترحيب بصديقي العزيز، السفير غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، الذي نتطلع إلى العمل معه بشكل وثيق في المضي قدماً بعملية السلام في سورية. ونود مرة أخرى أن نؤكد من جديد دعمنا وتعاوننا بشكل كامل معه وفريقه. كما نود أن نتوجه بالشكر للمبعوث الخاص بيدرسن على ما وافي به المجلس من معلومات اليوم، محيطين علماً بمختلف زيارته واجتماعاته مع جميع الأطراف المعنية منذ توليه منصبه في ٧ كانون الثاني/يناير.

وتدعو إندونيسيا جميع الأطراف إلى دعم جهود المبعوث الخاص في تيسير التوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية في

إلى الأهداف الخمسة التي حددها السفير بيدرسن. ونعتقد أنها يمكن أن تشكل خارطة طريق قيمة من أجل التوصل إلى حل دائم. وإننا بطبيعة الحال نرحب بالأهداف الخمسة، حيث إن العدد خمسة دائما ما كان مهما بالنسبة لنا. ونثني على الجهود التي يبذلها السفير بيدرسن لمواصلة العمل مع جميع الأطراف، بما فيها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والنساء والشباب.

وفي الختام، نود أن نتخيل بزوغ سورية مزدهرة ومستقرة وسلمية في المستقبل القريب، يمكن فيها للأطفال التحول واللعب بحرية في شوارع الجمهورية العربية السورية. ونأمل أن يتمكن المبعوث الخاص بيدرسن من توجيه التاريخ في الاتجاه الذي يتوقعه الشعب السوري والذي يمكن في نهاية المطاف أن يقبله.

السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد جنوب أفريقيا أن ينضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى المبعوث الخاص إلى سورية، السيد غير بيدرسن، على إحاطته الإعلامية المتبصرة والواسعة النطاق والتطلعية. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها وفد بلدي في جلسة الإحاطة الإعلامية السياسية بشأن سورية، أود أن أنضم إلى زملائي في تهنئة السيد بيدرسن على توليه الدور الهام بوصفه ميسرا للعملية السياسية في سورية. وثمة مهمة صعبة تنتظره. وتتمثل مسؤوليتنا بصفتنا مجلس الأمن، إلى جانب دعم المجتمع الدولي، في توفير كل الدعم اللازم له للنجاح في تيسير القيام بعملية سياسية بقيادة سورية ترعاها الأمم المتحدة، على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونرحب بعزمه على الاستفادة من التقدم الملموس الذي حققه سلفه، السيد ستافان دي ميستورا.

سيصادف الشهر المقبل مرور ثماني سنوات منذ بداية الأزمة في سورية. ونشعر ببالغ القلق إزاء العواقب المدمرة والمأساوية التي لا تزال الحرب في سورية تفرضها على شعب البلد. كما أن لها آثارا مزعزعة للاستقرار بشكل متزايد على المنطقة الأوسع، من

الثقة. وتحقيقا لهذه الغاية، يحدو إندونيسيا وطيد الأمل في أن يستمر الحوار بين جميع الجهات المعنية، بغية المساهمة في إيجاد حل مستدام ويتسم بالمصداقية للنزاع. وعلى المدى القصير، يعد الحوار أمرا بالغ الأهمية أيضا للمضي قدما بمهذه العملية عن طريق المساعدة في بناء توافق في الآراء والحد من أعمال العنف والأعمال العدائية التي لا تزال تهدد آفاق السلام.

ثالثا، على نحو ما قال مجلس الأمن لسنوات عديدة، يجب على جميع الأطراف وقف الأعمال القتالية وتفادي اللجوء إلى القوة. وهذا أمر أساسي لإحراز تقدم على الجبهة السياسية. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى احترام اتفاقات وقف إطلاق النار الحالية. ونعتقد أنه من المهم التأكيد مجددا على الدور الهام الذي تؤديه اتفاقات وقف إطلاق النار في تيسير إيصال المساعدة الإنسانية التي تنقذ حياة المدنيين، مما يعزز قضية السلام والمصالحة.

وأود أن أوضح أنه ليس لدينا خيار سوى السعي إلى إيجاد حل سياسي في سورية وفقا لروح القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وبالإضافة إلى ذلك، فإننا جميعا نعلم مدى خطورة الحالة الإنسانية في البلد. وبعد الاستماع إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها المبعوث الخاص بيدرسن للتو بشأن الحالة غير المستقرة فيما يتعلق بمحنة المدنيين والمشردين واللاجئين والفقير، يمكننا أن نقول بثقة إنه ما لم ننجح في تحقيق هدف التوصل إلى حل سياسي، فإن الحالة الإنسانية ستستمر في التدهور. وترى إندونيسيا أن هذا خيار لا يمكننا أن نفكر فيه. ونؤكد من جديد التزامنا الوطني بإيجاد حل شامل ضمن منظور الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية، وفي سياق العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة.

وأخيرا، نحث جميع الأطراف على دعم السفير بيدرسن في مهمته البالغة الأهمية المتمثلة في المضي قدما بالعملية السياسية، وتمهيد الطريق للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. لقد استمعنا بعناية

ولكي نضمن ألا ينتهي الحوار السياسي الذي تقوده سورية والذي تشرف عليه الأمم المتحدة وراء جدران عالية وفي قاعات كبيرة في بلدان أجنبية، نحتاج إلى تيسير عودة المشردين داخليا واللاجئين لإعادة توطينهم سلميا في أراض أجدادهم. نحتاج إلى الحصول على معلومات منتظمة من السيد بيدرسن والتأكد من أن يكون هناك مقعد على الطاولة لجميع المجموعات وأن تشارك في محادثات بشأن إحراز تقدم حتى لا ينحسر دور الشعب السوري في مجرد كونه مراقبا في عملية ستحدد مستقبله ومستقبل الأجيال المقبلة. بل يجب علينا أن نتأكد من مشاركته في العملية وملكيته لتتأججها وبناء سورية مستقرة ومزدهرة.

وختاما، ينبغي للمجلس والمجتمع الدولي دعم التوصل إلى حل سياسي للحالة في سورية على سبيل الأولوية ومواصلة دعم الأمم المتحدة، بمن في ذلك المبعوث الخاص وكذلك جهود الوساطة الأخرى الرامية إلى حل النزاع. ولا تزال جنوب أفريقيا ترى أن الديمقراطية هي حق مسلم به للشعب السوري، ومن ثم فهي تظل مقتنعة بأنه في مجتمع معقد ومتنوع مثل المجتمع في سورية لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع، بل تسوية سياسية يتم التفاوض بشأنها.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته الشاملة ونشيد به على منهجيته الواضحة في العمل. وأرحب ترحيبا حارا به في مجلس الأمن، ونتمنى له كل التوفيق. وهو يحظى بدعمنا الكامل.

للأسف، إذ يدخل النزاع السوري عامه التاسع، ينتشر العنف المستمر على أرض الواقع ولا تزال تحدث انتهاكات وحشية للقانون الدولي، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. الآن، في مستهل عام ٢٠١٩، بلغنا مرحلة حرجة للغاية. نحن نعتقد اعتقادا راسخا أن اتفاق وقف إطلاق النار في إدلب وفر بعض الديناميات الإيجابية. غير أنه

خلال تشريد السكان، وتفاقم الخلافات السياسية والطائفية، وانتشار التطرف. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية كفالة إحراز تقدم سياسي، وأن تعود سورية إلى حالتها الطبيعية. فالشعب السوري يستحق مستقبلا مستقرا ومزدهرا.

ومنذ اندلاع النزاع السوري، ما برحت جنوب أفريقيا تتمسك بموقف مبدئي بالتأكيد مجددا على أهمية حماية المصالح والحقوق الأساسية للشعب السوري، والحفاظ على السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، والتمسك بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية.

ونكرر التأكيد على رأينا القائل بأن الحل المستدام الوحيد للمسألة السورية لا يزال هو التوصل إلى حل سياسي عن طريق حوار شامل بقيادة سورية يرمي إلى تحقيق انتقال سياسي يجسد إرادة الشعب السوري، مع ضمان الحماية لجميع الفئات في المجتمع السوري. ولذلك، ندعو المجلس إلى توحيد صفوفه لدعم التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) باعتباره خريطة الطريق من أجل التوصل إلى حل سياسي طويل الأمد في سورية.

ونرحب بالمشاورات المكثفة التي أجراها السيد بيدرسن مع الحكومة السورية وأحزاب المعارضة والشركاء الرئيسيين في المنطقة منذ كانون الثاني/يناير، حينما تولى مسؤولياته.

تلك المناقشات الشاملة والمتعمقة بالغة الأهمية لبناء الثقة فيما بين الشعب السوري والمنطقة ولدفع العملية إلى الأمام. وتكتسي ضرورة احترام اتفاقات وقف إطلاق النار والتهدة والاستمرار في مكافحة الإرهاب نفس القدر من الأهمية لنجاح العملية السياسية في سورية.

وعلاوة على ذلك، فإن جنوب أفريقيا تثني على جهود السيد بيدرسن الرامية إلى مواصلة الإشراف على المداولات المتعلقة بإنشاء اللجنة الدستورية. وناشد جميع الأطراف المعنية بذل كل جهد ممكن لدعم السفير بيدرسن في ذلك المسعى.

المبعوث الخاص الرامية إلى إنشاء اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن. ونطلب من جميع الجهات المعنية، لا سيما الدول الضامنة لمسار أستانا، تقديم الدعم لتلك العملية. يجب إنشاء اللجنة الدستورية الآن، على سبيل الأولوية، واتخاذ خطوات إضافية عقب ذلك على وجه السرعة لتمكين عملية انتقال سياسي عن طريق التفاوض. ويتطلب هذا المشاركة البناءة والكاملة من جميع أطراف النزاع. ويجب على السلطات السورية القيام بدور خاص، حيث ينبغي لها المشاركة في المفاوضات بحسن نية ودون شروط مسبقة.

وأود أن أكرر موقف الاتحاد الأوروبي المشترك بشأن إعادة الإعمار في سورية. نعتقد أنه يجب أن تبدأ إعادة الإعمار بعد البدء الجاد في مرحلة انتقالية سياسية شاملة للجميع، كما نحتاج إلى دعم العودة الآمنة للملايين من السوريين الذين فروا من ديارهم. ونعتقد أن الحل الرئيسي طويل الأمد للاجئين السوريين في جميع أنحاء المنطقة يكمن في العودة الطوعية والمستدامة والأمنة والكرامة إلى بلدهم الأصلي، وفقا للقانون الدولي ومبدأ عدم الإعادة القسرية.

لذلك ينظم الاتحاد الأوروبي مؤتمر بروكسل الثالث المعني بدعم مستقبل سورية في آذار/مارس، مما يدل على التزامنا تجاه الملايين من الأشخاص المتضررين من النزاع. وسيعمل المؤتمر أيضا على تحديد الدعم الدولي للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة ويقودها ويتولى زمامها السوريون، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): دعوني أيضا أرحب بالمبعوث الخاص الجديد للأمين العام إلى سورية. وكما أشارت زميلتنا ممثلة بولندا للتو فقد كانت إحاطته واضحة جدا. إنه يتبع منهجية واضحة جدا، ولا يسعني إلا أن أقول إننا ندعم تماما الأولويات الخمس التي طرحها.

واعتقد أنه على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٩) وتحت قيادة الأمم المتحدة، هناك فرصة لإيجاد حل لهذا النزاع الرهيب.

لا تزال هناك أسئلة حول استدامة الاتفاق في المستقبل، ودرجة التزام أطراف النزاع في سورية به، فضلا عن الوضع الصعب المستمر للمشردين داخليا وغيرهم من المدنيين الموجودين في إدلب والمناطق المحيطة بها. وكما استمعنا قبل يومين من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن الحالة مُقلقة بصفة خاصة في المناطق الشمالية الغربية والشمالية الشرقية من البلد. ويتعين علينا التأكيد مرة أخرى على الحاجة إلى منع الأعمال العدائية العسكرية، التي يمكن أن تكون لها عواقب إنسانية كارثية.

وأود أيضا أن أتطرق بإيجاز إلى المسألة البالغة الأهمية المتعلقة بالمساءلة عن جرائم الحرب. نحث جميع الأطراف في النزاع على إدانة الاحتجاز التعسفي والاختطاف وأخذ الرهائن والاختفاء القسري وحماية العاملين في المجال الإنساني والصحفيين.

وأود التأكيد على أن العملية السياسية لم تكتسب زخما بعد، بما في ذلك فيما يتعلق بإنشاء اللجنة الدستورية، وهي الخطوة الأولى نحو عملية سياسية حقيقية تحت إشراف الأمم المتحدة. إننا نرى دورا خاصا للسوريات في ذلك الصدد.

وأود أن أؤكد على ما سبق أن ذكره العديد من الجالسين حول هذه الطاولة - لا يمكن لأي حل عسكري للنزاع أن يحقق السلام المستدام للسوريين. بدلا من ذلك، ينبغي لنا السعي للتوصل إلى إطار لاتفاق سياسي بين الأطراف السورية. إن وقف الأعمال القتالية قد يتيح فرصة لنجاح محادثات السلام برعاية الأمم المتحدة في جنيف ولاكتساب زخم كفي يتسنى أخيرا التوصل إلى حل سياسي. كما ندعو الدول الضامنة لعلمية أستانا إلى الوفاء بالتزامها بحماية المدنيين على سبيل الأولوية.

وأود أيضا التشديد على أن أي تسوية سياسية يجب أن تكون بوساطة وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). والأمم المتحدة، وخاصة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، تضطلع بدور خاص في تلك العملية. ولذلك نعرب عن دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها

الثالثة، الظروف غير السارة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ربما، لدينا تفسير مختلف لذلك. ونحن نؤيد تأييدا تاما القرار الذي اتخذته السيد ستافان دي ميستورا في ذلك الوقت برفض المقترحات التي قدمتها مجموعته آستانا بشأن القائمة الثالثة. ومن المهم جدا، فيما يتعلق باللجنة الدستورية، أن تكون لدينا لجنة ذات مصداقية ومتوازنة وتشمل الجميع، لأننا بحاجة إلى ذلك كأساس للعملية السياسية. وفي ذلك السياق، أتمنى للمبعوث الخاص حظا سعيدا في تحقيق ذلك الهدف. وأود أيضا أن أشجعه، في وضع القائمة، لضمان تمثيل المرأة. سيكون تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة عند الحد الأدنى لأنها تمثل ٥٠ في المائة من السكان. واعتقد أنه ينبغي أن يكون تمثيلها ٥٠ في المائة، ولكن ٣٠ في المائة ستكون بالفعل خطوة إيجابية. ونحن نعلم، على كل حال، أن النساء والأطفال قد عانوا أكثر من غيرهم في الصراع، ولا بد من أن يكونوا ممثلين. ونقدر إشارة المبعوث الخاص إلى المجتمع المدني وأنه يريد أن يشرك الأخير في إيجاد حل سياسي.

أما نقطتي الأخيرة فتتعلق بالحالة الإنسانية. من الجدير بالذكر أن ألمانيا من أكبر الجهات المانحة للمعونة الإنسانية. وقد ذكر زميلي البولندي من فوره أن الاتحاد الأوروبي قرر عقد مؤتمر آخر للمانحين في آذار/مارس. إن الاتحاد الأوروبي أكبر مانح للمعونة الإنسانية، ومن المحتمل أيضا أن يكون مانحا رئيسيا من حيث إعادة البناء. وفي هذا الصدد، كنا نود أن نبين لزملائنا في مجلس الأمن ما يمكن أن تفعله بروكسل بالقيام برحلة إلى هناك في الشهر المقبل. وعلى أي حال، لا يسعني إلا أن أكرر ما قاله الزميلان الفرنسي والبولندي، وهو أننا لن نشارك في التعمير إلا بعملية سياسية ذات مصداقية وشاملة وأن تكون المرحلة الانتقالية جارية.

السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون لعقد هذه الجلسة وللإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد

وأود أيضا أن أؤكد ما أبرزه زميلي ممثل بلجيكا - وهو أن الأمر الأساسي هو كسب ثقة جميع المشاركين، وذلك أمر أساسي لنجاح السيد بيدرسن.

من منظور ألماني، وكما أضاف عدد من الزملاء من الكويت وفرنسا وبلجيكا وبولندا، ثمة حاجة إلى أولوية خامسة - وهي المساءلة.

لن تكون المصالحة في سورية ممكنة بدون المساءلة. وتحاكم ألمانيا الآن أعضاء في النظام السوري متهمين بارتكاب جرائم بشعة. ومن الضروري أن نوقف الإفلات من العقاب، وتؤيد ألمانيا تأييدا كاملا الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق ومحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. وكما هو الحال في الأزمات والصراعات الأخرى، لن يتسنى تحقيق مصالحة دائمة من دون إنهاء الإفلات من العقاب.

أود أيضا أبرز ضرورة اتخاذ تدابير لبناء الثقة في هذه المرحلة. واعتقد أن المبعوث الخاص تطرق إلى إطلاق سراح ٤٢ محتجزا. ورحب السفير الروسي أيضا بذلك. واعتقد أن روسيا ستواصل ممارسة الضغط على النظام السوري ليتحقق المزيد من إطلاق سراح المحتجزين. وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، يتعين علينا بالتالي أن نفعل المزيد للإفراج عن المزيد من المحتجزين، والإفراج عن المختطفين، وأن يتوفر لدينا قدر أكبر من الوضوح بشأن الأشخاص المفقودين. وفيما يتعلق بالعودة، علينا اتخاذ تدابير بناء الثقة تلك. ولن يعود الناس إلى ديارهم إلا إذا كانوا يعرفون أنه لا يوجد تعذيب، وأنه لا يوجد استخدام للأسلحة الكيميائية، وأنه لن يكون هناك تجنيد قسري، ولن تصدر منازلهم.

من بين الأولويات التي ذكرها المبعوث الخاص، أردت أن أسلط الضوء على اللجنة الدستورية. واعتقد أن هذا أمر بالغ الأهمية. واتفق مع زميلي الروسي، الذي ذكر فيما يتعلق بالقائمة

سورية. وثمة تحد رئيسي آخر يتعلق بمعالجة الحالة الخطيرة التي يواجهها الملايين من اللاجئين والمشردين داخليا، والتي لا تستلزم توفر الموارد المالية فحسب، بل أيضا تعبئة الموارد السياسية لكي يُضمن لتلك الملايين الحصول على التبرعات والعودة الآمنة والكرامة في ظل المعايير المقبولة دوليا. ويجب عدم إلغاء حقوق الملكية لهؤلاء الأشخاص بأي شكل من الأشكال.

في الختام، أؤكد من جديد التزام بيرو الكامل بالحفاظ على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية ووحدها. وبالتالي، فإن أي تدابير ترمي إلى التهدة أو غيره، بما في ذلك وجود قوات أجنبيه لمكافحة الإرهاب، يجب أن يكون دائما بصورة مؤقتة.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
سأضم صوتنا إلى أصوات جميع الذين يعربون عن الترحيب بالمبعوث الخاص ويشكرونه على إحاطته الإعلامية.

اعتقد انه كان هناك الكثير من الآراء اليوم، وجميعها يتمحور حول دعمنا للمبعوث الخاص للأمين العام لسورية. وأود فقط أن أذكر أنه حتى يومنا هذا لدينا قرارات، ولدينا مبادئ، ولدينا صفقات، ولدينا ركائز، بيد أننا لم نحز أي تقدم مجد، ولا سيما فيما يتعلق بفكره التسوية السياسية. لذلك، أعتقد أن الشيء الأكثر جدوى الذي يمكنني القيام به اليوم هو أن أضيف صوت المملكة المتحدة إلى جميع الذين تعهدوا بدعم المبعوث الخاص، وان أبرز موضوعا واحدا، وهو موضوع اعتقد أن جميع المتكلمين تقريرا تطرقوا إليه.

كما قال المبعوث الخاص، فإن ذلك يتعلق بالأهمية الحاسمة للتسوية النهائية التي تشمل جميع التطلعات المشروعة للشعب السوري والتي تتصل بما قاله السفير الألماني من فوره عن إعادة الإعمار. ولكي يعاد تأهيل سورية داخل المجتمع الدولي بالطريقة التي نريد جميعا أن نراها، يجب أن تكون هناك تسوية سياسية تركز بقوة على القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ومجموعة تمثيلية من السياسيين في سورية تعالج جميع القضايا الأساسية التي أدت إلى

بيدرسن. ونحن نعترف بعمله المكثف بهدف إقامة حوار بناء وعلاقات مبنية على الثقة مع الجهات الفاعلة الرئيسية، مع الحصول على معرفة مفصلة بمواقفها. ونعرف مؤهلاته الرفيعة جدا، ونتمنى له كل النجاح في إدارة دفة المهمة الحساسة التي تنتظره، ونكرر دعمنا الكامل له.

بالنظر إلى أثر الصراع السوري على السكان في البلد، وعلى الاستقرار الإقليمي، ومصداقية مجلس الأمن، نؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى المضي قدما بالعملية السياسية الشاملة تحت رعاية الأمم المتحدة. ويجب أن يستمر بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) في توجيه عملنا. ونشدد على أهمية مشاركة جميع الأطراف على نحو بناء في إيجاد حل سياسي، مع التطلع إلى المستقبل وإظهار المرونة والوحدة الوطنية من أجل بناء الثقة اللازمة لتعزيز المصالحة. ويجب أن تتجلى هذه الروح الإيجابية الأساسية على الفور في الجهود الرامية إلى صياغة دستور جديد يرسي الأسس السياسية والمؤسسية لتحقيق السلام المستدام في سورية.

نأمل أن تلتئم اللجنة الدستورية في جنيف في أقرب وقت ممكن. وتحقيقا لهذه الغاية، نعتقد أن من الضروري أن يواصل الطرفان العمل بشأن التدابير الكفيلة بتحسين بيئة التفاهم، بما في ذلك الإفراج عن المحتجزين، وتحديد هوية الأشخاص المفقودين، ونقل رفات الناس. ونرحب بالتقدم المحرز في هذا المجال بموجب اتفاق آستانا، ونشجع على المزيد من التطورات الموضوعية.

نشدد أيضا على ضرورة تجنب أي تصعيد للصراع من شأنه أن يقوض احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية. والحفاظ على احترام اتفاق أدلب، الذي توسطت في التوصل إليه تركيا والاتحاد الروسي، يكتسي أهمية أساسية في هذه الظروف. ونرحب باستعداد كلا البلدين للسعي إلى إيجاد حلول سلمية لقضية الإرهاب التي تشتد حدتها بوجه خاص في شمال غرب

ينبغي أن يكون ذلك في سياق المساعدة على التوصل إلى تسوية سياسية شاملة في سورية. وأكرر أنها ليست عذرا أو مبررا لكي تستخدمها السلطات السورية لملاحقة أبناء الشعب السوري.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غينيا الاستوائية.

نرحب بالمبعوث الخاص للأمم العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، ونشكره على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات الأخيرة في سورية. إن هذه أول إحاطة إعلامية يقدمها إلى مجلس الأمن. وتود غينيا الاستوائية أن تعرب عن تأييدها التام لمهمته الجديدة. ويسرنا أنه منذ أن عقد اجتماعه الأول مع السلطات في دمشق في منتصف كانون الثاني/يناير، أعرب المبعوث الخاص عن كامل استعداداته لبذل كل جهد ممكن لإيجاد حل سياسي ذي مصداقية يتيح المجال أمام إيجاد حل دائم للنزاع المستمر منذ أكثر من ثماني سنوات. ولا شك في أن هذا الالتزام يؤكد مجددا على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع، بل سياسي فحسب. واستنادا إلى هذا الأساس، سيتفق مع المبعوث الخاص على ضرورة إرساء تعاون موضوعي وصريح ودون عوائق بين السلطات السورية والأمم المتحدة، وكذلك مع الدول الضامنة لمسار أستانا، بهدف استكشاف أرضية مشتركة وتحديد أوجه الخلاف.

ونود أن نرى إحراز تقدم في إنشاء اللجنة الدستورية. ونعتقد أنه يمكن أن تكون اللجنة أداة قيمة جدا في تعزيز إيجاد حل سلمي للنزاع يشمل الجميع. لقد تمكنت الحكومة السورية من تعزيز سيطرتها وسلطتها على جميع أنحاء إقليمها الوطني. ونظرا لهذه الحالة، نعتقد أنه يجب على الحكومة أن تظهر قدرا كبيرا من الاستعداد للتفاوض وأن تقدم تنازلات بغية التوصل إلى حل سياسي مقبول على نطاق واسع لإنهاء أعمال العنف التي تعصف بالبلد منذ أكثر من ثماني سنوات.

ومع الانخفاض النسبي في مستوى العنف والزيادة المتوقعة في المعونة الإنسانية للسكان الذين تضرروا بشدة من الحرب،

الأزمة في المقام الأول. ولن نصل إلى ذلك الهدف بسرعة، ولن أتحدث عن اللجنة الدستورية، التي ما برحت تقض مضاجع مجلس الأمن لفترة طويلة جدا.

وسأقول إننا نثق في أن المبعوث الخاص سيبدل قسارى جهده لإحراز تقدم بشأن هذا الجزء البالغ الأهمية.

ولتفادي أي شك، لا يوجد شيء يتعلق بالأيديولوجية في موقف المملكة المتحدة بشأن هذه المسألة. فنحن نريد التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للجميع وذات مصداقية، تسوية تستمر. وسندعم المبعوث الخاص بكل ما في وسعنا في التوصل إلى هذه التسوية. وأود أن أثير النقطة التالية لأنني أعتقد أنها نقطة مهمة للغاية. إنني أود أن أنضم إلى جميع المتكلمين الذين دعوا أعضاء المجلس ذوي التأثير القوي على السلطات السورية إلى استخدام هذا التأثير لدعم المبعوث الخاص في إحراز تقدم جدي، لأن الحالة استمرت لفترة طويلة جدا. وآمل حقا أنه بحلول موعد عودة المبعوث الخاص في الشهر المقبل، سيكون هناك شيء يقال أكثر من مجرد الرسائل التي كررناها لعدة أشهر ولسنوات عديدة.

والنقطة الأخرى التي أود إثارتها هي بشأن إدلب. فأنا أتفق مع المتكلمين الآخرين الذين أثاروا النقطة الهامة جدا بشأن قلقنا إزاء إدلب وسلامة المدنيين هناك. إن مكافحة الإرهاب ليست رخصة لإلحاق الأذى بالمدنيين، وأعتقد أن هذه النقطة جديدة بأن تُكرّر. وأؤيد ما قاله متكلمون آخرون بشأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

وأخيرا، أود أن أتطرق إلى قضية مشتركة مع الممثل الفرنسي وملاحظاته بشأن شمال شرق سورية. فنحن أيضا نرحب بالإعلان الأمريكي. وهذا أمر بالغ الأهمية. وهناك المزيد مما ينبغي القيام به ضد داعش، حتى في ظل الهزيمة التي تلحق بالتنظيم على صعيد سيطرته على الأراضي. ويحدوني الأمل في أن تتمكن من مواصلة التعاون بشأن مكافحة الإرهاب ولكن

استكشاف جميع الفرص المتاحة للتغلب على العقبات على الطريق المؤدي إلى إنشاء اللجنة. وبذلك، فإنه سيتمكن من عقد أول اجتماع لها دون إبطاء.

وعلى أمل أن ينجح مؤتمر بروكسل الثالث بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، المقرر عقده في الفترة ١٢-١٤ آذار/مارس، في حشد التسعة بلايين دولار اللازمة لخطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة من أجل التخفيف من معاناة الملايين من السوريين الذين يعانون من عواقب النزاع منذ عام ٢٠١١، ستظل غينيا الاستوائية ملتزمة التزاما كاملا بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيس مجلس الأمن.

و أعطى الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أرحب بداية بتواجد السيد غير بيدرسن معنا اليوم، وأشكره على الإحاطة الاستهلاكية التي قدمها لنا.

أتعاطف معك اليوم وأتضامن معك إزاء هذا الكم المزعج مما سمعناه من لاءات وشروط مسبقة، عبر عنها بعض السادة الزملاء، البعض، وليس الكل. والبعض الآخر شجعك على المضي قدما بولايتك وتنفيذ مهمتك النبيلة، لكن البعض تحدث عن كم هائل من اللاءات والشروط المسبقة بدلا من تشجيعك على المضي قدما بتنفيذ ولايتك النبيلة التي نؤيدها.

استمعنا اليوم إلى سلسلة عجيبية من القراءات المزاجية والاصطفائية والانتقائية لولايتك. بعد مضي حوالي ست سنوات على بدء مهمة ما يسمى المبعوث الخاص للأمين العام لسورية، بعد ست سنوات، ما زلنا نسمع قراءات مزاجية واصطفائية وانتقائية عجيبية الشكل لولاية المبعوث الخاص. طبعاً، الغرض من هذه القراءات هو وضع العصي في عجلات ولايتك وجهودك والضغط عليك سياسيا والتشويش على قراءتك

لا بد من تسريع العملية السياسية. وقد بذل المبعوث الخاص السابق جهدا كبيرا في السنوات الأربع الماضية من أجل تعزيز العملية السياسية، بدعم من المجلس. ويحظى المبعوث الخاص الحالي بدعمنا المستمر لضمان أن تستمر الجهود بغية التوصل إلى النتيجة المرجوة التي يطمح إليها السوريون والمجتمع الدولي. وهذا هو السبب في أننا نرحب بالاجتماعات المعقودة بين السيد بيدرسن والمعارضة السورية، ولا سيما لجنة التفاوض السورية والسلطات الروسية، ومؤتمر القمة الذي عقده مؤخرًا الدول الضامنة لمسار أستانا في سوتشي، وكذلك بالاجتماع مع الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة لحكومة غينيا الاستوائية، فقد حان الوقت الآن لأن تنتقل سورية وجميع الأطراف المعنية إلى مرحلة نشطة من العملية السياسية. وفي هذا الصدد، لدينا آمال كبيرة في الانتقال إلى عملية سياسية نشطة، الأمر الذي يشمل إنشاء لجنة دستورية وصياغة دستور ووضع آلية لاعتماد الدستور وإعلانه، وهي أمور كلها ستحسن الحالة في سورية. ونشدد على الحاجة إلى إنشاء آلية لضمان إطلاقها بحيث تصبح عاملة تحت رعاية الأمم المتحدة، على النحو المتفق عليه في سوتشي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

ويحدونا الأمل في ألا تحيد القائمة الثالثة، المتعلقة بممثلي المجتمع المدني، عن الهدف المتمثل في إنشاء لجنة دستورية متوازنة وموثوقة وشاملة للجميع، وفقا لمقررات مؤتمر الحوار الوطني السوري المعقود في سوتشي والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد، نشجع المبعوث الخاص على مواصلة التشاور مع الأطراف دون تأخير من أجل إعداد قائمة تحظى بأوسع توافق ممكن في الآراء من جانب جميع الأطراف. وكما ذكرنا مؤخرًا، تأمل غينيا الاستوائية في عدم حدوث مزيد من التأخيرات في إنشاء اللجنة الدستورية، وفي ألا يقوض الجمود في المفاوضات عملية أستانا. ونشجع المبعوث الخاص بيدرسن على مواصلة

الموضوعية للوضع في بلدي. لذلك، نصيحتي لك زميلي العزيز هي أن تقل من إحاطاتك الإعلامية لهذا المجلس كي تتكبد على تنفيذ مهمتك النبيلة وفقا للولاية المناطة بك، والتي تعرفها جيدا وتفهمها جيدا، ونؤيدها نحن.

لقد أجرى المبعوث الخاص خلال زيارته الشهر الماضي محادثات مفيدة في دمشق، حيث أكدنا له استعداد سورية للتعاون معه من أجل إنجاح مهمته المتمثلة في تيسير الحوار السوري - السوري بقيادة وملكية سورية بهدف دفع المسار السياسي قدما، والذي هو مصلحة سورية، قبل أن تكون أي مصلحة لأي طرف آخر، بالتوازي مع الاستمرار في الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب، وإنهاء الوجود الأجنبي غير المشروع على كامل الأراضي السورية، والمحافظة بشكل فعلي على وحدة وسيادة واستقلال سورية، لأن أي مسار سياسي لا يأخذ بعين الاعتبار هذه الأمور يبقى حلا غير واقعي ولا أفق سياسي له.

أقول قولي هذا مذكرا إياكم بما سمعناه للتو في بيان الزميل الأمريكي والزميلين الفرنسي والبريطاني اللذين أثنا على قرار الإدارة الأمريكية بالإبقاء على قوات احتلال فوق جزء من الأراضي السورية. هذا الكلام قيل أمامكم أنتم أعضاء مجلس الأمن المكلفين بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وأنيط بكم تنفيذ عشرات القرارات التي صدرت عن هذا المجلس، والتي تقول كلها بأن المجلس مجمع على صيانة سيادة سورية واستقلالها السياسي ووحدة أراضيها. أنتم الذين قلتم هذا الكلام في أكثر من ٢٠ قرارا، مع ذلك، نسمع من زميلنا الأمريكي والزميلين الفرنسي والبريطاني افتخارا واعتزازا بقرار الإدارة الأمريكية بالإبقاء على ٤٠٠ أو ٢٠٠ عنصر من الاستخبارات ومشاة البحرية فوق جزء عزيز من أراضينا.

وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى استعدادنا لأن نبحث بشكل مباشر مع بيدرسن خلال زيارته القادمة إلى دمشق المواضيع المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة وسورية، بما في ذلك تشكيك اللجنة الدستورية، ومختلف الجوانب المتعلقة بها. وبالمقابل، بات واضحا أن من يؤخر إطلاق عمل اللجنة هي الأطراف التي تتدخل في الشأن السوري الداخلي وتحاول فرض أجندتها وشروطها المسبقة على عمل اللجنة. ونحن نؤكد هنا على أن أي عملية تتعلق بالدستور يجب أن تتم على أساس أن الشعب السوري هو صاحب الحق الحصري في تقرير مستقبل بلاده بدون تدخل خارجي، انطلاقا من قاعدة أن الدستور وكل ما يتصل به هو شأن سيادي يحق يقرره السوريون بأنفسهم.

لقد نصت الفقرة الأولى من كافة القرارات التي اعتمدها هذا المجلس حول ما اصطلح على تسميته بالأزمة السورية، على وأقتبس "وإذ يؤكد مجلس الأمن من جديد، التزامه القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه". هذا الكلام كلامكم أنتم، كلام مجلس الأمن. وإن هذا الالتزام الذي ينسجم مع القاسم المشترك المفترض أن يجمعنا، وهو احترام أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي، يتطلب القيام بشكل فوري بما يلي: أولا، إنهاء الوجود اللاشعري للقوات الأجنبية الأمريكية والفرنسية والبريطانية والتركية من كافة أنحاء الجمهورية العربية السورية، وحل ما يسمى "بالتحالف الدولي"، بما يكفل إنهاء جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها بما في ذلك تدمير مدينة الرقة تدميرا كاملا بحجة القضاء على إرهاب تنظيم داعش في الرقة - أزالوا المدينة عن بكرة أبيها - بالإضافة إلى تدمير الكثير من البنى التحتية التي تمثل مكتسبات تنموية للشعب السوري، واستغرق بناؤها عقودا طويلة. إن الوجود العسكري الأجنبي في سورية بدون موافقة الحكومة السورية، هو عدوان موصوف يجب إتحاؤه فوراً، ونحن كدولة سنتعامل معه على هذا الأساس.

وهنا أسأل هذا المسؤول أمامكم: لماذا كان تجنيد وتمويل وتدريب وإرسال هؤلاء الإرهابيين الأوروبيين إلى سورية أمراً سهلاً على بعض الحكومات، لماذا كان الموضوع سهلاً، أي إرسال الإرهابيين إلى سورية، وتسميتهم جهاديين، إن التراخي في تحمل مسؤولية إعادة الإرهابيين إلى ديارهم الأصلية ومحاکمتهم على جرائمهم التي ارتكبوها في سورية والعراق، إنما يثبت تخوف البعض مما سيكشفه هؤلاء الإرهابيون من معلومات حول دور الدول التي رعتهم، كما يعبر عن رغبة تلك الدول في الإبقاء على إرهابيها كمصدر لزعزعة الأمن والاستقرار في بلدي والشرق الأوسط بكامله، واستمراراً للاستثمار في إعادة تدوير هؤلاء الإرهابيين في أماكن أخرى من العالم مستقبلاً.

نحن لا نتكلم ونقول الأمور على عواهنها أيها السادة، فقبل فترة أعلنت السلطات الجزائرية أنها ألقت القبض على مئات الإرهابيين من تنظيم داعش وغيره على حدود الجزائر مع النيجر وعندما حققت مع هؤلاء الإرهابيين، تبين للسلطات الجزائرية أن أولئك الإرهابيين جاؤوا من مدينة حلب في سورية: فمن الذي أرسل هؤلاء من حلب في سورية إلى حدود الجزائر مع النيجر بالملئات، ومن الذي نقلهم وزودهم بالأمور اللوجستية كما يقال باللغة الإنكليزية.

ثالثاً، إنهاء معاناة السوريين وإتاحة الفرصة لهم لاستعادة الحياة الطبيعية والتمتع بالقدرة على تأمين احتياجاتهم اليومية وذلك من خلال الرفع الفوري واللامشروط للتدابير الاقتصادية القسرية التي ألقت بآثارها الكارثية على السوريين كافة، وألحقت باقتصادنا الوطني أضراراً فادحة تتجاوز تبعاتها بأضعاف مضاعفة قيمة ما يقدم للسوريين مما يسمى مساعدات إنسانية.

رابعاً، العمل على دعم جهود الدولة السورية لتوفير البيئة المناسبة لضمان عودة المهجّرين واللاجئين السوريين إلى منازلهم ومدنهم بأمان وكرامة، وأكرر الدعوة اليوم لكل من غادر الوطن بفعل الإرهاب للعودة إليه للقيام بواجباته الوطنية، والإسهام في بناء بلده، لجميع أبنائه الذين ينتمون إليه بصدق.

ثانياً، دعم جهود الدولة السورية وحلفائها وأصدقائها لمكافحة ما تبقى من شراذم المجموعات الإرهابية المتمثلة بتنظيمي داعش وجبهة النصرة، والكيانات والأفراد المرتبطين بهما، والتوقف عن دعم هذه الجماعات الإرهابية والعمل على إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من أوروبيين وغيرهم إلى دولهم الأصلية، ومساءلتهم عن الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعبين السوري والعراقي. إن الدعاية الرئيسية للحرب الإرهابية التي تعرض لها بلدي سورية كانت ولا تزال ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين استقدموا من كافة أنحاء العالم إلى بلدي، حيث تم إرسال ما يزيد عن مائة ألف إرهابي إلى سورية من أكثر من ١٠٠ دولة عضو في هذه المنظمة الدولية.

وبعد مرور ما يقارب الخمس سنوات على اعتماد مجلس الأمن للقرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) الذي طالب جميع الإرهابيين الأجانب بالانسحاب فوراً من سورية، يطالعنا مسؤولون أوروبيون بالقول: "إن عودة مواطنينا الإرهابيين من سورية تشكل خطراً على بلادنا"، متجاهلاً بقوله هذا ما كانت حكومة بلده قد روجته عن هؤلاء الإرهابيين لسنوات بأنهم حماة سلام ومعارضة سورية معتدلة وعناصر من غير الدول، كانوا يسمونهم هكذا. كما يطالعنا مسؤول أوروبي آخر بالقول إن هؤلاء الإرهابيين هم "أعداء الأمة الأوروبية"، ويتجاهل بقوله هذا ما كانت حكومة بلاده قد روجته عنهم لسنوات بأنهم جهاديون أصدقاء للشعب السوري.

والجميع يتذكر ما قاله وزير خارجية فرنسا الأسبق رولون فابوس في مراكش بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وأقتبس "الجهاديون الفرنسيون يقومون بعمل جيد في سورية". وسأقول ما قاله فابوس باللغة الفرنسية مباشرة للزميل الفرنسي لكي يتذكر ما كان قد قاله فابوس في مراكش "الجهاديون الفرنسيون يقومون بعمل جيد في سورية" وما يزيد الطين بلة هو زعم مسؤول أوروبي ثالث بأن إعادة أولئك الإرهابيين إلى أوروبا هو، وأقتبس "أمر بالغ الصعوبة".

لذلك، فإن الحكومة السورية التي صمدت لثمانى سنوات في وجه الإرهاب والتدخل الأجنبي مصممة على عدم السماح بتمرير أجنداث الدول المعادية لها وعازمة أكثر من أي وقت مضى على استعادة كامل أراضيها وتحريرها من الإرهاب ومن الوجود الأجنبي غير الشرعي، وهي ملتزمة في الوقت ذاته بتحقيق حل سياسي يقرر فيه السوريون وحدهم مستقبلهم وخياراتهم عبر الحوار السوري - السوري وقيادة سورية وبدون تدخل خارجي وبما يضمن سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠ .

يقول البيت الأول من نشيدنا الوطني: "حماة الديار عليكم سلام.. أبت أن تذلل النفوس الكرام"، إن هذه الكلمات تعبر عن مدى تشبث الشعب السوري باستقلاله السياسي ووحدة أراضيه وتقديره العالي لحماة الوطن ودرعه الحصين أي الجيش العربي السوري وقواتنا المسلحة التي قدمت التضحيات العظيمة لصون سيادة سورية وقرارها الوطني المستقل، والتصدي للتدخلات الخارجية ولأي مشاريع ترمي إلى المساس بوحدة سورية أرضاً وشعباً، وذلك على مدى عقود من الزمن وليس ثمانى سنوات.